اتجاهات الأثر الاجتماعي
SOCIAL IMPACT TRENDS
innovationhub.social
العدد رقم 21 2024

التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية
د. إبراهيم داو الحاج

من أعماق التاريخ إلى آفاق السياحة: رحلة في رحاب قرية العلا السياحية في المملكة العربية السعودية
مروان أنس حيّاني

الاستثمار في الطاقة المستدامة والمياه النظيفة لتحسين حياة القرى
آلاء يحيى مطر

الاستثمار الاجتماعي في القرى التنموية

اتجاهات الأثر الاجتماعي
SOCIAL IMPACT TRENDS

عربيـــة الاستهـــداف
عالميـــة التفكيـــر

مجلـة علميّـة دوريّـة، تحتضـن مجتمعـاً مـن المبتكريـن والمؤثريـن الطامحيـن بتطويـر مجتمعاتهم إلى الأفضل.

يرصدون فيها الممارسـات والتوجهات الحديثة فـي الأثـر والاسـتثمار الاجتماعي فـي المنطقة العربية والعالم.

تصـدر عـن

sabr Business Design

INVEST IN IMPACT

innovationhub.social

للكتابة والإعلان في المجلة
يرجى مراسلتنا على العنوان:

info@sabr-sp.com

الاستثمـــار الاجتمـــاعي
فـي القـــرى التنـمويـــــة

فـي ظـل النمو الاقتصادي المتسـارع الذي يشـهده العالـم، يبرز الاسـتثمار الاجتماعـي كأداة فعّالة لتحقيـق التنمية المسـتدامة في القـرى والمناطـق الريفية، مـن خلال تعزيز البنية التحتيـة، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحسين مستوى الحياة للمجتمعات المحلية، بشكل يزيد من فرص العمل ويعزز المهارات وبناء القدرات المحلية.

وتكمن أهمية الاسـتثمار الاجتماعي في القرى التنموية من كونه يتجاوز النمط التقليدي للاسـتثمار، ليشـمل جوانب مثل التعليـم، والصحة، والبيئة، وتطوير الصناعات المحليـة. فهو نهج متكامل يمثل اسـتجابة لحاجة ملحة تتطلب تفعيـل الموارد المحلية، والدعم الحكومـي، وإمكانات القطاع الخاص، لدعم وتمكين الشـباب والمزارعيـن والحرفيين في هذه المناطق، بما يقلـص الفجوة الاقتصادية بين المدن والمناطق الريفية، ويخلق منظومة اقتصادية تتسم بالاستدامة وتعزز من مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار وتطوير حلول محلية تناسب احتياجاتهم.

وفـي هذا العدد نقـدم جملة من المواضيع المتعـددة التي ترتبط ب الاسـتثمار الاجتماعي في القرى التنموية، وهي:

- التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية
- تجـارب رائـدة لتحـول قرى تقليديـة إلى قرى نموذجيـة، كنموذج قريـة العلا في المملكـة العربية السعودية
- الفرص والتحديات التي يواجهها الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف في منطقة الخليج العربي
- الاستثمار في الطاقة المستدامة والمياه النظيفة وتحسين الحياة في القرى
- استراتيجية الهند في توفير وسائل الراحة الحضرية في المناطق الريفية (PURA)
- قراءة في التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة 2023
- استراتيجية أنظمة ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية
- التنمية الريفية بعدسة النهج المرتكز حول الإنسان

نرجو أن يحقق هذا العدد الفائدة والأثر المرجو لدى قرائنا الأكارم، قراءة ممتعة بإذن الله.

والله من وراء القصد...

هيئـــة
تحريـــر
المـجلـــة

موضوعات العدد

05 مقال رئيسي
التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية
د. إبراهيم داو الحاج

12 تجارب رائدة
من أعماق التاريخ إلى آفاق السياحة: رحلة في رحاب قرية العلا السياحية في المملكة العربية السعودية
مروان أنس حيّاني

16 الفرص والتحديات
الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف في الخليج العربي: توجهات وتحديات وفرص
هيئة التحرير في المجلة

21 استراتيجيات
تمكين المناطق الريفية في الهند
استراتيجية توفير وسائل الراحة الحضرية في المناطق الريفية
وزارة التطوير الريفي في الهند

25 مقال رئيسي
الاستثمار في الطاقة المستدامة والمياه النظيفة لتحسين حياة القرى
آلاء يحيى مطر

30 مفاهيم ومصطلحات
عن القرى التنموية وأبعادها
فاطمة حمّادة

34 قراءة في تقرير
التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة
هيئة التحرير في المجلة

38 استراتيجيات
استراتيجيات الاستدامة البيئية في القرى التنموية
فاطمة حمّادة

41 مقال رئيسي
التنمية الريفية بعدسة النهج المرتكز حول الإنسان
عبيدة دباغ

فريق العمل

هيئة الإشراف

محمد سيف الأنصاري

مؤيد باقيس

هيئة التحرير

غياث خليل هواري

عبير العبيد

فريق التنفيذ

أحمد حزوري
المدير الفني

عامر قاسم
الإخراج الفني

اتجاهات الأثر الاجتماعي
SOCIAL IMPACT TRENDS

مقال رئيسي

التمويل الاجتماعي كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية

د. إبراهيم داو الحاج
خبير التمويل الاجتماعي والتقنيات المالية، شركة أروقة الريادة، المملكة العربية السعودية

1. المقدمة

تواجه المناطق الريفية تحديات متعددة، تعرقل نموها وتطورها في العديد من الدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، وتأتي هذه التحديات من نقص واضح في الموارد المالية، وضعف في البنية التحتية، وندرة في الخدمات الأساسية، إضافة إلى المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر، وانخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية، وارتفاع معدلات البطالة[1]، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يعيش نحو 80% من سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع في المناطق الريفية[2]، ما يجعل التنمية الريفية ضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن السكان في المناطق الريفية غالباً ما يعانون من محدودية الاستثمارات الاقتصادية، التي يمكن أن تسهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، مما يعمق الفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية[3].

وفي ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة تدعم استقرار المجتمعات الريفية وتنمية اقتصاداتها بطريقة مستدامة، ويأتي التمويل الاجتماعي كونه إحدى الأدوات البارزة، التي ظهرت أخيراً للتصدي لهذه التحديات، فالتمويل الاجتماعي لا يهدف فقط إلى تحقيق العوائد المالية، بل يسعى أيضاً إلى إحداث تأثير اجتماعي إيجابي، من خلال تخصيص الموارد لدعم مشروعات تنموية محلية، تسهم في تحسين حياة سكان الريف، وتقليص الفجوات التنموية بين الريف والحضر[4]، ويشمل التمويل الاجتماعي تمويل المشروعات ذات الطابع الاجتماعي، مثل إنشاء المدارس، والمراكز الصحية، وتطوير البنية التحتية، التي تُعد ضرورية لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

ويتميز التمويل الاجتماعي بمرونته العالية، إذ يجمع بين مصادر تمويل متنوعة، مثل التمويل العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، وحتى المؤسسات الدولية، وقد أظهرت الدراسات أن التمويل الاجتماعي يمكن أن يعزز من الاقتصاد المحلي بنحو فعال، إذ يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد العمود الفقري للاقتصادات الريفية، كما أن هذه الاستثمارات الصغيرة في المشروعات الريفية يمكن أن تزيد من فرص العمل بنسبة تصل إلى 50% في بعض المناطق النامية، مما يسهم في استقرار المجتمعات الريفية، وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي مستدام[5].

1. Yar, F. G. M., & Yasouri, M. (2024). Rural Development Challenges in Addition to Effective Solutions to Overcome Obstacles. Zhongguo Kuangye Daxue Xuebao, 29(3), 7990-.
2. UNDP, S. (2021). UNEP-WCMC (2021). Creating a Nature-Positive Future: The contribution of protected areas and other effective area-based conservation measures.
3. Lyons, A. (2022). Rurality as an Intersecting Axis of Inequality in the Work of the UN Treaty Bodies. Wash. & Lee L. Rev., 79, 1125.
5. Kuchler, T., & Stroebel, J. (2021). Social finance. Annual Review of Financial Economics, 13(1), 3755-.
6. Waldan, R., Asma, N., & Suhrawardi, S. (2022). Resilience of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) Through Islamic Social Finance (ISF) after the Covid 19 Pandemic. Journal of Multidisciplinary Islamic Studies eISSN 278528-20 ,(1)2 ,9223-.

ويهدف هذا المقال إلى استكشاف دور التمويل الاجتماعي، كونه أداة تحفيزية تدعم التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وسيركز على دراسة كيفية تأثير التمويل الاجتماعي في تحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية، وكذلك استراتيجيات الاستدامة وآلياتها، التي يمكن تبنيها لضمان استمرار فاعلية التمويل الاجتماعي، مع تسليط الضوء على تجارب ناجحة من دول أخرى، واستعراض الأدبيات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

ومن أجل تحقيق فهم أعمق حول الموضوع، يسعى المقال للإجابة عن بعض الأسئلة البحثية المحورية، منها: ما تأثير التمويل الاجتماعي في تحسين مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية؟ وما الآليات المثلى لضمان استدامة هذا النوع من التمويل؟

من خلال استعراض هذه المحاور، يسعى هذا المقال إلى توضيح أهمية التمويل الاجتماعي، كونه أداة لتسريع النمو في المناطق الريفية، ودوره في معالجة بعض من أكثر التحديات إلحاحاً في المجتمعات الريفية على مستوى العالم.

2. مقاربات التمويل الاجتماعي ومشروعات التنمية الريفية

التمويل الاجتماعي هو نوع من الاستثمار يهدف إلى تحقيق عوائد مالية مع تحقيق أثر اجتماعي إيجابي ومستدام، ويوجَّه التمويل الاجتماعي نحو مشروعات ومبادرات تسعى لحل مشكلات مجتمعية أو بيئية، حيث تدمج الأهداف الاقتصادية بالأهداف الاجتماعية، مما يحقق توازناً بين العائد المالي والمنافع المجتمعية[6].

ويُعرف التمويل الاجتماعي أيضاً بأنه: آلية استثمارية تُستخدم لتوفير الدعم المالي للمشروعات ذات الأثر الإيجابي، مثل الحد من الفقر، وتعزيز التعليم، وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال قنوات تمويل متنوعة تشمل الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية، هذا النوع من التمويل لا يسعى فقط لتحقيق الربح، بل أيضاً لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات الأقل حظاً، وخاصة في المناطق الريفية والمجتمعات التي تعاني من نقص الموارد[7].

ويبرز التمويل الاجتماعي بوصفه أداة مالية مبتكرة، تستطيع توجيه رؤوس الأموال نحو مشروعات تدعم التنمية الريفية المستدامة، من خلال استثمار الأموال في مجالات ذات أولوية للمجتمع، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتوضح النظريات والأبحاث أن التمويل الاجتماعي قادر على خلق فرص جديدة، لتحسين سبل العيش وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات الريفية والقروية، عبر نماذج تمويلية تحفز النمو المحلي، وتضمن تحقيق منافع ملموسة للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

1.2 الاستثمار الاجتماعي

تركز مشروعات الاستثمار الاجتماعي على أهمية توجيه الأموال نحو مشروعات تهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي إيجابي يعزز من الرفاه الاقتصادي على نطاق واسع، ويقوم هذا المفهوم على أن الاستثمار ليس مجرد وسيلة لتحقيق الربح، بل يمثل أداة للتنمية المجتمعية وتحسين مستوى الحياة في المجتمعات الأقل حظاً، فيمكن للتمويل الاجتماعي، عند توجيهه نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن يسهم في توفير بيئة اقتصادية مستقرة تدعم الاستدامة الاقتصادية، من خلال خلق فرص عمل محلية جديدة وتحفيز ريادة الأعمال، ويؤكد خبراء الاقتصاد أن توفير الدعم المالي لرواد الأعمال الصغار في المجالات الإنتاجية يسهم مباشرة في بناء منظومة اقتصادية متكاملة، تعزز من قدرات المجتمعات الريفية على الصمود ومواجهة الأزمات، وذلك عبر زيادة الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية[8].

6. Nicholls, A., Paton, R., & Emerson, J. (Eds.). (2015). Social finance. Oxford University Press.

7. Biancone, P. P., & Radwan, M. (2018). Social finance and unconventional financing alternatives: an overview. European Journal of Islamic Finance, (10).

8. Dyba, M., & Gernego, I. (2018). Private social investments as a solution for rural development. Management Theory and Studies for Rural Business and Infrastructure Development, 40(3), 320328-.

2.2 رأس المال الاجتماعي

من منظور التمويل الاجتماعي يُعد رأس المال الاجتماعي عنصراً أساسياً لتحقيق نجاح المشروعات التنموية، خاصة في المجتمعات الريفية، حيث يلعب التضامن والتعاون الاجتماعي دوراً رئيسياً في توجيه الاستثمارات نحو تحقيق تأثير اجتماعي طويل الأمد، فالتمويل الاجتماعي لا يقتصر على تقديم الدعم المالي للمشروعات، بل يشمل أيضاً بناء شبكات من الثقة والعلاقات القوية بين الأفراد والمستفيدين من هذه المشروعات، وهو ما يعزز من فاعلية التمويل ويزيد من احتمالات استدامته.

عندما يوجَّه التمويل الاجتماعي لدعم مبادرات محلية، مثل المشروعات الزراعية التعاونية، أو الأسواق المجتمعية، أو برامج التدريب المهني، فإن هذا النوع من التمويل يستفيد من الروابط الاجتماعية القوية لدفع أفراد المجتمع إلى المشاركة بنشاط في المشروعات، فبناء الثقة بين الجهة الممولة والمستفيدين يعزز من الالتزام المشترك بنجاح المشروع، ويشجع الأفراد على تحمل المسؤولية الجماعية، فعلى سبيل المثال: إذا موّل مشروع زراعي تعاوني، فإن رأس المال الاجتماعي يسهم في تضافر الجهود بين المزارعين، مما يؤدي إلى مشاركة الموارد والمعرفة، ومن ثم تحسين الإنتاجية وزيادة العوائد للمجتمع كله[9].

علاوة على ذلك فإن رأس المال الاجتماعي يسهم في توفير بيئة آمنة للتمويل الاجتماعي، فيمكن تخفيض مخاطر الإخفاق المرتبطة بالمشروعات، فالثقة المتبادلة تعني أن الأفراد أكثر استعداداً للالتزام بواجباتهم تجاه المشروع، وتجنب السلوكيات التي قد تؤدي إلى إخفاقه، ووفقاً لدراسات أجريت في جامعة ستانفورد سنة 2021، فإن المشروعات التي تستفيد من رأس المال الاجتماعي تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والربحية، إذ يلاحظ أن العلاقات القوية بين الأفراد تسهم في تحسين سلاسة العمل الجماعي وحل النزاعات بشكل أكثر فاعلية[10].

3.2 نظرية السوق المزدوجة

تطرح نظرية السوق المزدوجة مفهوم التمويل الاجتماعي كنموذج يمزج بين العوائد المالية والأهداف الاجتماعية، حيث توجَّه الاستثمارات نحو مشروعات تحقق توازناً بين تحقيق الأرباح وتقديم منافع للمجتمع. وفقاً لهذه النظرية يسعى التمويل الاجتماعي إلى إيجاد حلول للتحديات الاجتماعية مع تحقيق عوائد مالية مستدامة، مما يجعله مناسباً بخاصة للمشروعات في المناطق الريفية، التي تحتاج إلى دعم اقتصادي واجتماعي على حد سواء.

ويعد نموذج السوق المزدوج فعالاً في تمويل المشروعات الريفية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمكن أن يشمل دعم قطاعات متعددة، مثل: الزراعة المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وإنشاء المشروعات البيئية التي تعزز من جودة الحياة للسكان المحليين، وعلى سبيل المثال: تمويل مشروعات الزراعة العضوية أو الطاقة المتجددة في المناطق الريفية يمكن أن يحقق عوائد مالية، ويسهم في تعزيز الاستدامة البيئية وتوفير فرص عمل محلية، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أن المشروعات التي تعتمد على هذا النموذج المزدوج تحقق نجاحاً بنسبة 40% أعلى من المشروعات التقليدية التي تركز فقط على الربحية، ويعزى هذا النجاح إلى أن المشروعات المزدوجة الأهداف تحظى بدعم أكبر من المجتمع والمستثمرين على حد سواء، حيث يُنظر إليها على أنها استثمارات ذات قيمة اجتماعية واقتصادية، مما يزيد من احتمالات نموها واستدامتها[11].

إضافة إلى ذلك، يساعد هذا النموذج في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالمشروعات الريفية، حيث تتسم المشروعات المزدوجة بالمرونة والقدرة على التكيف مع متطلبات المجتمع واحتياجاته المتغيرة، مما يجعلها أقل عرضة للإخفاق، ويدعم هذا النموذج أيضا التنسيق بين القطاعين الخاص والعام لتقديم حلول مستدامة، فيمكن للحكومات تقديم تسهيلات للمشروعات التي تخدم الأهداف الاجتماعية، في حين يستفيد المستثمرون من العوائد المالية، ويعززون من سمعتهم كونهم شركاء في التنمية المجتمعية[12].

9. Chetty, R., Jackson, M. O., Kuchler, T., Stroebel, J., Hendren, N., Fluegge, R. B., ... & Wernerfelt, N. (2022). Social capital I: measurement and associations with economic mobility. Nature, 608(7921), 108-121.

10. Gilbert, K. L., Ransome, Y., Dean, L. T., DeCaille, J., & Kawachi, I. (2022). Social capital, Black social mobility, and health disparities. Annual review of public health, 43(1), 173-191.

11. Piore, M. J. (2018). The dual labor market: theory and implications. In Social stratification (pp. 629-640). Routledge.

12. Li, L., & Zhu, B. (2022). Trading and volatility in dual market: Theory and evidence from real estate. Journal of Real Estate Research, 44(2), 151-183.

4.2 نموذج التمويل التعاوني

نموذج التمويل التعاوني يمثل إطاراً مبتكراً في مجال التمويل الاجتماعي، حيث تجمع الموارد المالية من المجتمع المحلي، سواء من أفراد أو منظمات غير ربحية، لدعم مشروعات محددة تحقق فائدة عامة، ويعتمد هذا النموذج على المشاركة الجماعية، إذ يعمل الأفراد على تمويل المشروعات التي تهدف إلى تحسين حياتهم اليومية وتوفير احتياجاتهم الأساسية، ويمكن للتمويل التعاوني دعم تطوير مشروعات زراعية صغيرة، وتحسين مرافق الصحة والتعليم، أو إنشاء البنى التحتية الأساسية في المناطق الريفية[13].

أحد الجوانب الهامة لهذا النموذج هو تعزيز التمكين المحلي، إذ يشعر أفراد المجتمع بملكية هذه المشروعات التي تموّل من خلال مساهماتهم، مما يزيد من التزامهم بنجاحها واستدامتها، ويعد التمويل التعاوني كذلك وسيلة فعّالة لبناء رأس المال الاجتماعي، حيث تتعمق العلاقات بين أفراد المجتمع ويتعزز التعاون بينهم، وتشير الإحصائيات إلى أن التمويل التعاوني قد أسهم بنحو ملموس في التنمية المستدامة، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص التمويل التقليدي، فوفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية لسنة 2021، ساعدت المشروعات التعاونية في أوروبا على توفير فرص عمل جديدة بنسبة تصل إلى 25% في المناطق الريفية، وتمكن هذه المشروعات من الاستمرار والازدهار، بسبب اعتمادها على رأس المال المحلي والتفاعل المباشر مع المجتمع، مما يضمن تلبيتها للاحتياجات الحقيقية للمستفيدين[14].

ومن منظور استدامة التمويل يعد التمويل التعاوني من النماذج القادرة على تحقيق استمرارية المشروعات من خلال إدارة محلية محكمة ودعم مستمر من المجتمع، إذ يعاد استثمار العوائد الاقتصادية في مشروعات جديدة أو لتوسيع المشروعات القائمة، وهذا النموذج لا يعزز الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل يسهم أيضاً في نشر ثقافة التعاون والمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الاقتصادية ويحول الأفراد إلى عناصر فعّالة في مسيرة التنمية.

3. تأثير التمويل الاجتماعي في دعم برامج التنمية الريفية

يعد التمويل الاجتماعي أداة هامة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، التي تعد أساس الاقتصاد المحلي، وتلعب دوراً كبيراً في توفير فرص العمل وتعزيز الدخل المجتمعي، ومن خلال توجيه التمويل نحو هذه المشروعات، يحفّز الاقتصاد المحلي بطرق متعددة، إذ يسهم هذا التمويل في تخفيف العبء المالي على رواد الأعمال المحليين، ويتيح لهم الفرصة للتوسع والاستثمار في موارد جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع السوق المحلي، فالتمويل الاجتماعي لمشروعات زراعية أو صناعات حرفية في المناطق الريفية يساعد على بناء اقتصاد مستدام، مما يخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء، ويقلل من معدلات البطالة.

بالإضافة إلى ذلك يعزز التمويل الاجتماعي النشاط الاقتصادي المحلي عن طريق دفع عجلة الإنتاج وتوفير منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع، مما يعزز من الاستقلالية الاقتصادية، ويقلل الاعتماد على الواردات، هذه الديناميكية الاقتصادية تساعد على إنشاء بيئة اقتصادية مزدهرة، تدعم الاستقرار المالي وتتيح للمجتمعات الريفية فرصاً أفضل للنمو الاقتصادي المستدام.

من الجوانب المهمة الأخرى للتمويل الاجتماعي هو دوره في تطوير البنية التحتية، إذ توجَّه الموارد المالية إلى تحسين الطرق وشبكات المياه والكهرباء، مما يسهم مباشرة في تحسين حياة السكان في المناطق الريفية، هذه البنية التحتية تعد أساسية لنمو الاقتصادات المحلية، إذ تساعد على تقليل تكاليف النقل، وتحسين سهولة الوصول إلى الأسواق، ودعم النشاط الاقتصادي بوجه عام، علاوة على ذلك يسهم التمويل في توفير الموارد اللازمة لتأمين إمدادات المياه والكهرباء، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة، ويحد من التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية.

ويلعب التمويل الاجتماعي أيضا دوراً حيوياً في تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية عبر تمويل المراكز التعليمية والصحية، فعلى سبيل المثال: يمكن توجيه التمويل لإنشاء مدارس ومراكز صحية قريبة أو تجديدها، مما يزيد من فرص التعليم، ويحسن من جودة الخدمات الصحية المقدمة، هذا التمويل يسهم في بناء جيل متعلم يتمتع بصحة جيدة، مما ينعكس إيجاباً على المجتمع كله، حيث يعزز من قدرات الأفراد في تحقيق التنمية الشاملة.

13. McKillop, D., French, D., Quinn, B., Sobiech, A. L., & Wilson, J. O. (2020). Cooperative financial institutions: A review of the literature. International Review of Financial Analysis, 71, 101520.
14. European Commission , Pavlovaite, I., & de Miguel, P. S. (2022). January 2022 With the financial support of the European Commission.

وللتمويل الاجتماعي أثر اجتماعي كبير يتجاوز الفوائد الاقتصادية المباشرة، إذ يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والشعور بالانتماء لدى أفراد المجتمع، فيشعر الأفراد بأنهم جزء من منظومة تنموية تهدف إلى تحسين حياتهم وتوفير احتياجاتهم، مما يعزز من التزامهم تجاه مشروعات التنمية ويسهم في نجاحها، ويشجع التمويل الاجتماعي كذلك أفراد المجتمع على المشاركة بنحو فعّال في تحقيق أهدافهم التنموية، ويعزز من روح التعاون بين مختلف فئات المجتمع.

كما يسهم التمويل الاجتماعي في تعزيز التماسك الاجتماعي، من خلال دعم المشروعات التي تركز على الاحتياجات المحلية، مثل تنظيم مبادرات زراعية جماعية أو إقامة أنشطة ثقافية وتعليمية، هذه المشروعات تجمع الأفراد وتدعم روح التضامن والعمل الجماعي، مما يعزز من النسيج الاجتماعي للمجتمع، بالإضافة إلى ذلك، يسهم التمويل الاجتماعي في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويعزز من العدالة المجتمعية، فيستفيد الجميع من الفرص والمشروعات الممولة، مما يساهم في بناء مجتمع متوازن ومستقر.

4. الآليات المثلى لضمان استدامة التمويل الاجتماعي في المجتمعات الريفية

تعد استدامة التمويل الاجتماعي في المناطق الريفية من التحديات الأساسية لضمان تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل، ففي ظل الاعتماد المتزايد على التمويل الاجتماعي لدعم المشروعات الريفية، التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية، يصبح من الضروري التركيز على آليات فعالة، تضمن استمرارية هذا الدعم وتحقيق الأثر المطلوب، وتتضمن أهم هذه الآليات ما يلي:

1.4 تنويع مصادر التمويل

تعد عملية تنويع مصادر التمويل إحدى الركائز الأساسية، لضمان استدامة المشروعات الاجتماعية في المناطق الريفية، ومن خلال دمج موارد متعددة من القطاعات الحكومية، والخاصة، والمنظمات غير الربحية، يمكن للمشروعات أن تعتمد على قاعدة مالية متينة تقلل من احتمالية توقفها، على سبيل المثال: يمكن للحكومات أن تقدم تمويلاً أولياً للمشروعات، في حين يقدم القطاع الخاص استثمارات طويلة الأجل مدعومة بحوافز ضريبية أو مالية، لتعزيز مساهماتهم في التمويل الاجتماعي، وهذه الحوافز لا تشجع فقط على توسيع نطاق التمويل، بل أيضاً على تحسين جودة المشروعات وضمان استمراريتها من خلال جذب المستثمرين، الذين يبحثون عن عوائد مستدامة وتأثير اجتماعي.

2.4 التمكين المحلي وبناء القدرات

تلعب عملية التمكين المحلي وبناء القدرات دوراً محورياً في ضمان استدامة التمويل الاجتماعي، إذ تتيح لأفراد المجتمع الريفي إدارة المشروعات بكفاءة بعد انتهاء التمويل الأساسي، ويشمل ذلك تدريب كوادر الحكومات والمؤسسات المحلية على المهارات الإدارية والمالية اللازمة، مثل إعداد الميزانيات، وتقييم الأداء، والتسويق الاجتماعي، لأنه من خلال بناء قدرات محلية قوية، تصبح المشروعات قادرة على تحقيق الاستقلالية التشغيلية وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي، كما يعزز نقل المعرفة والمهارات الريادية لدى المستفيدين من التمويل الاجتماعي قدرتهم على تطوير أفكار جديدة وإدارة المشروعات المستقبلية بفاعلية، مما يساهم في خلق ثقافة استدامة ذاتية ودعم طويل الأمد للمجتمع.

3.4 المتابعة والتقييم الدوري

تعد عمليات المتابعة والتقييم الدوري من الأدوات الأساسية لضمان أن المشروعات الممولة تحقق الأهداف المطلوبة، إذ يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف وإجراء التحسينات الضرورية، وتطوير نظام فعّال لمتابعة المشروعات، يسمح بمراقبة التقدم وتقديم تقارير دورية للممولين، مما يزيد من الشفافية ويعزز الثقة في استمرارية المشروع، كما أن أدوات قياس الأثر تلعب دوراً هاماً في تقييم الفائدة التي تحققها المشروعات على المستفيدين وعلى المجتمع كله، مثل استخدام تطبيقات قياس الأثر الاجتماعي ومنهجياته، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تقيس الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية، وبفضل التقييم المستمر يمكن إجراء تعديلات مستدامة لتحسين الأداء وزيادة الفاعلية، مما يعزز من قدرة المشروعات على التكيف مع التغيرات والاحتياجات المتجددة في المجتمعات الريفية.

5. الخاتمة

يُعد التمويل الاجتماعي محركاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المجتمعات الريفية، إذ يوفر إطاراً لتمويل المشروعات التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي، ونتيجة لدعمه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية، يتيح التمويل الاجتماعي لهذه المجتمعات فرصاً للنهوض والاستقلال الاقتصادي، مما يساعد على تقليص الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن فاعلية التمويل الاجتماعي ترتبط بقدرته على تحقيق الأثر المطلوب عبر التوازن بين العائد المالي والاجتماعي، وهو ما يجعله قادراً على دعم استراتيجيات التنمية الريفية بنحو فعّال، إلى جانب ذلك فإن الاستدامة طويلة الأمد للتمويل الاجتماعي تعتمد على اتباع سياسات تدعم تنويع مصادر التمويل، وبناء القدرات المحلية، وإجراء تقييمات دورية للمشروعات لضمان تحقق الأهداف المرجوة.

ويظهر هذا المقال أهمية تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي وتبنيها من الجهات ذات العلاقة، بوصفها أداة لدعم التنمية الريفية بنحو شامل، حيث لا يسهم فقط في تحسين الظروف الاقتصادية، بل يرسخ كذلك البنية الاجتماعية، ويساعد على بناء رأس مال اجتماعي قوي، وبذلك يوفر التمويل الاجتماعي نموذجاً قابلاً للتكرار قد يلهم الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لاعتماده في مختلف المجتمعات الريفية حول العالم، مما يتيح فرصاً واسعة للبحث المستقبلي في هذا المجال، ويعزز من إمكانية توسيع أثره عبر نماذج وآليات مبتكرة.

School
Innovation Space

قريباً

Powerd by

sabr
Business Design

تجارب رائدة

من أعمـــاق التاريخ إلى آفاق السياحة

رحلـــة في رحـــاب قريـــة العلا الســـياحيـــة في المملكـة العربيـــة الســـعوديـــة

مروان أنس حيَّاني

باحث مختص في تصميم التعليم في شركة سبر

المقدمة:

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية الغنية بالمعالم السياحية، وذلك لما تتميز به من تنوع ثقافي وتاريخي وطبيعي، فهي تمتلك تنوعاً جغرافياً كبيراً يجعل منها وجهة فريدة للسياح، إذ يتمتعون فيها بجمال الصحارى الطبيعية، واتساع الشواطئ الرملية، بالإضافة إلى المدن والقرى التاريخية التي تعكس عراقة وحضارة المملكة.

في السنوات الأخيرة سعت المملكة ضمن الجهود المبذولة لتحقيق رؤية 2030 للاستثمار الاجتماعي في العديد من المعالم التاريخية، ضمن خطتها لاستقطاب أكبر عدد من السياح من مختلف دول العالم، ومن أبرز تلك المعالم قرية العلا التاريخية، التي تقع في محافظة العلا في شمال غرب المملكة.

هذا المقال يسلط الضوء على هذه التجربة الرائدة في المملكة العربية السعودية، والتي تسعى المملكة فيها لتحويل قرية العلا إلى وجهة سياحية متكاملة، ولكن من الضروري قبل الحديث عن منطقة العلا السياحية الحديثة إلقاء الضوء باختصار على تاريخ قرية العلا القديمة.

العلا القديمة (نظرة تاريخية):

تأسست مدينة العلا في القرن السادس قبل الميلاد، وكانت تعرف قبل الإسلام باسم «دادان» حسب ما ورد في كتب الآشوريين والكتب العربية القديمة، وكانت تُعرف أيضاً بـ»وادي القرى»، ولكن ارتبط اسمها بتراث حضارة الأنباط الذين بنوا موقع الحِجر على بُعد 22 كم من العلا، وفي العصر الحديث أُطلق عليها اسم «العلا» نظراً لارتفاعها عن سطح البحر.

تقع العلا القديمة بين مرتفعات جبلية على الطريق المؤدي إلى العلا، متفرعة من طريق المدينة المنورة - تبوك، مروراً بمدينة خيبر، وتُعد العلا من أكبر وأهم المناطق الحضارية القديمة، كونها تقع على الطريق الرئيسي للتجارة لشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر والعراق، ويحيط بمدينة العلا جبلين كبيرين بينهما وادٍ خصب التربة، يزرع فيه النخيل والفواكه.

يزخر تاريخ العلا بالعديد من الثقافات الإنسانية التي ازدهرت بفضل خيراتها، وأبدعت ببناء الحضارات على أرضها منذ آلاف السنين، وتتميّز بيئتها بالتنوّع الجيولوجي المذهل من تكوينات صخرية مذهلة بين الوديان الصحراوية، وعجائب طبيعية شامخة فوق الكثبان الرملية.

أبرز المعالم السياحية في العلا:

تُعد العلا إحدى أروع وجهات العالم لتأمّل سحر الطبيعة وجمال التضاريس والإبداع العمراني المعاصر، ففي مدينة دادان التاريخية يمكنك معانقة الماضي بين المقابر الخالدة، واستكشاف الشواهد الأثرية في موقع الحِجر المُدرج ضمن لائحة اليونسكو للتراث العالمي، والتعرّف على قاعة مرايا بتصاميمها العصرية وهيكلها المغطى بالألواح الزجاجية العاكسة في وادي عِشار، والعديد من المعالم السياحية التي تم الاعتناء بها لتوفر للسائح تجربة فريدة من نوعها، ومن أبرزها:

1. جبل الفيل:

يتربّع جبل الفيل على رمال الصحراء الذهبية بمشهد يخطف الأنظار، ويعانق سماء العلا بجسده وخرطومه على ارتفاع 52 متراً، إذ تُبهر هذه الأعجوبة الصخرية أنظار المتفرجين من الصباح إلى المساء، وعند الغروب تنعكس ألوان الشمس بمشهد ساحر في أفق الصحراء الواسع.

2. الحِجر:

تعود شواهد الحياة البشرية في موقع الحِجر الأثري إلى ما قبل الألفية الأولى قبل الميلاد، وتشتهر الحِجر بما يزيد عن 110 مقبرة حفرها الأنباط في قلب التكوينات الصخرية ليدفنوا فيها أصحاب المكانة الرفيعة في الحضارة النبطية، وتظهر النقوش والكتابات بوضوح في بعض المقابر، لتروي التفاصيل عن الشخصيات التاريخية المدفونة فيها من معالجين وشخصيات عسكرية فذّة وقادة محليين وغيرهم الكثير.

3. جبل عِكمة:

أُدرج جبل عِكمة رسمياً ضمن لائحة سجل العالم لمنظمة اليونسكو بفضل مكانته التاريخية الكبيرة، وتأكيداً على أهمية المئات من النقوش والكتابات الخالدة على صخوره الفريدة، ومنحدراته الشامخة منذ آلاف السنين.

4. دادان:

كانت مدينة دادان القديمة مركزاً في غاية الأهمية للنشاطات الزراعية والتجارية على مرّ السنين، ولا سيما بفضل موقعها القريب من طريق البخور، ومع الجهود الدؤوبة للقائمين بأعمال التنقيب، اكتُشِف موقع غنيّ بأروع الشواهد الأثرية التي تُقدِّم لضيوف العلا لمحة عميقة عن تاريخ الشمال الغربي لشبه الجزيرة العربية، ويواصل علماء الآثار جهودهم في اكتشاف الأسرار التي تكمن وراء المقابر الشامخة، والكتابات والنقوش الأثرية الخالدة على جدرانها، وتُذهلهم قدرة أهل الحضارات القديمة على بناء هذه المقابر لترتفع حوالي 50 متراً فوق الرمال الذهبية.

5. خيبر:

تُعد واحة خيبر من أروع عجائب الطبيعة، وتتميز بصخورها البركانية التي شكّلت تضاريسها الطبيعية الساحرة في قلب الصحراء، وبفضل مياهها العذبة وتربتها الخصبة تعيش أنواع متعددة من النباتات والحيوانات والأشجار المثمرة في هذه الواحة الغنّاء، وقد رحّبت خيبر بالوجود الإنساني منذ الأزل، وساعدت طبيعتها المِضيافة مع عيون المياه الوفيرة على استقرار البشر، وازدهار الحضارات على أرضها.

6. تيماء:

تستمر عمليات التنقيب بكشف الدلائل والقطع الأثرية المدفونة تحت رمال الصحراء وصخورها، لتروي حكاية تيماء وتُسلط الضوء على ازدهار حضارة أهلها منذ آلاف السنين، وقد لَعِبت الاكتشافات الأثرية في تيماء دوراً مهماً في تغيير ما نعرفه عن تاريخ شبه الجزيرة العربية القديمة، وساهمت بعض الاكتشافات، مثل أدوات ومقابر المحاربين من العصر البرونزي، في تغيير مفهومنا عن هذه الفترة الزمنية باعتبارها حقبة مجهولة المعالم في تاريخ شمال غرب شبه الجزيرة العربية.

7. محمية شرعان الطبيعية:

تمتدّ محمية شرعان الطبيعية على مساحة 1,500 كيلومتر مربع، وتشكّل كنزاً دفيناً من العجائب الطبيعية مع مجموعة متنوعة من النباتات والحيوانات النادرة، تهدف المحمية إلى حماية النظام البيئي الحسّاس في العلا، والحفاظ عليه من خلال توفير البيئة المناسبة للكائنات البرية المهددة بالانقراض مثل الذئاب العربية والغزلان والثعالب الحمراء ذات الأذنين الكبيرتين، وغيرها الكثير من الفصائل التي يوظّف خبراء الحياة البرية كامل شغفهم وخبرتهم لحمايتها ورعايتها، وتُعد النمور العربية المهددة بالانقراض أكثر هذه المخلوقات جاذبيةً، وتسعى المحمية لتأمين الظروف الملائمة لعودة هذه القطط الكبيرة الجميلة إلى بيئتها الطبيعية.

8. واحة العلا:

تحتضن الرمال الذهبية للصحراء الرحبة قلب المنطقة النابض بالحياة، ألا وهو واحة العلا الغنّاء، إذ تُنتج أشجار نخيل العلا البالغ عددها 2.3 مليون نخلة أكثر من 90,000 طن من التمور، وتحمل أهمية جوهرية للنظام البيئي المتنوّع بأشكال الحياة في هذه الوجهة الطبيعية، وقد كانت الواحة محطة استراحة رئيسية للتجار والحجاج والمسافرين، الذين عبروا هذه المنطقة وصولاً إلى مدينة دادان القديمة وموقع الحِجر الأثري، ووفّرت لأهالي العلا الظلال الوارفة بأغصانها الخضراء، والأخشاب الضرورية للتدفئة وبناء المساكن بجذوعها الشامخة، ومصدر قوت وفير بمحاصيلها الطازجة.

عوامل الجذب السياحي في العلا:

هناك العديد من العوامل التي تجذب السياح في منطقة العلا، ومن أبرز تلك العوامل:

1. التراث والتاريخ: كما في الحجر وخيبر وتيماء وغيرها من المواقع الأثرية، التي تبقى شاهدة على حضارة من أعظم الحضارات الإنسانية القديمة، كالحضارة النبطية أو غيرها من الحضارات القديمة التي استوطنت المنطقة.
2. الثقافة والفنون: كما يظهر ذلك في الفعاليات والمهرجانات التي تنظم سنوياً في العلا، بالإضافة إلى معرض أثر والمكتبة العامة وحي الجديدة للفنون ووادي الفن وسينما الجديدة ومركز العلا للموسيقى، وغيرها من المعالم والفعاليات الثقافية والفنية.
3. الطبيعة والهواء الطلق: كما في مطل الحرية وواحة العلا ومزرعة ديمومة، وغيرها من المعالم الحضارية التي توفر مساحة للاستمتاع بالطبيعة واستكشاف عوالم جديدة، كما في محمية شرعان الطبيعية.
4. المغامرات: كما في مجموعة واريور ومركز هوساك ومركز بانجيا، وغيرها من المراكز التي توفر عامل جذب لمحبي المغامرات من كافة أنحاء العالم، إذ تتيح لهم صنع تجربة فريدة مليئة بالإثارة والتشويق.
5. العافية والاستجمام: كما في وادي عِشار الذي يحتضن أفخم المطاعم وأمتع تجارب الاستجمام في العلا، مع أبهى الإطلالات على معالمها الأثرية الخالدة، وأعاجيبها الصخرية المنحوتة بفعل الرياح عبر آلاف السنين.

الخاتمة:

يُعدّ الاستثمار الاجتماعي في القرى التنموية أحد أعمدة التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، لذلك فقد سعت المملكة إلى تحسين البنى التحتية في القرى التنموية كالعلا وغيرها، وخلق بيئة خدمية جيدة وتوفير فرص عمل للمواطنين، وفرص استثمار كبيرة للمستثمرين من كافة أنحاء العالم، وهذا بدوره يعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويحقق عوائد استثمارية كبيرة تعود بالخير والنفع على المواطنين والمقيمين في المملكة، ويزيد من الفرص التي تجعل من المملكة إحدى أبرز الوجهات السياحية والاستثمارية على مستوى العالم.

المراجع:

https://www.experiencealula.com/ar/about/about-alula
https://rovmag.com/
https://ar.wikipedia.org/wiki

الفرص والتحديات

الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف في الخليج العربي: توجهات وتحديات وفرص

هيئة التحرير في المجلة

إنَّ الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف، ولا سيما في المملكة العربية السعودية حيث يمثل الريف جزءاً هاماً من المجتمع، يتطلب استثمارات تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويُعد الاستثمار الاجتماعي حجر الأساس لتحفيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، وذلك بتمكين الأفراد، وتوفير الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، ومن ثم خلق بيئة مستدامة للأجيال القادمة.

في هذا المقال سنسلط الضوء على أهمية الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف، ونعرض المجالات الحيوية الواجب التركيز عليها، إلى جانب التحديات والفرص التي تواجه المشاريع التنموية في هذه المناطق، كما سنستعرض أمثلة واقعية لبرامج نجحت في تعزيز الاستثمار الاجتماعي، مما يبرز الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الاجتماعية في تحقيق التنمية المتكاملة.

أهمية الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف

تحظى القرى والأرياف بأهمية خاصة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، فهي تشكل جزءاً كبيراً من الهوية الثقافية والتاريخية للمملكة ودول الخليج، ويُعد الاستثمار الاجتماعي في هذه المناطق استثماراً طويل الأمد في الإنسان والمكان، فبفضل هذا النوع من الاستثمار يمكن تطوير بنية تحتية متكاملة، وتحقيق مستوى معيشة أفضل لسكان الريف، والحد من الهجرة إلى المدن.

يشمل الاستثمار الاجتماعي مجموعة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى:

- تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بواسطة بناء المدارس، وتحسين الخدمات الصحية.
- توفير مصادر مستدامة للمياه والطاقة.
- تعزيز البنية التحتية.

وتأتي هذه الجهود لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتوفير فرص العمل، مما يدعم استقرار الأسر الريفية ويعزز من دورها في التنمية الوطنية.

المجالات الأساسية للاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف

من أجل تحقيق تنمية مستدامة وفعالة في القرى والأرياف، هناك عدة مجالات ينبغي التركيز عليها لتلبية احتياجات السكان المحليين وتحقيق جودة حياة أفضل، وتشمل هذه المجالات:

1. التعليم والتدريب

يُعد التعليم حجر الزاوية لتحقيق التنمية في المجتمعات الريفية، وذلك بإنشاء مدارس جديدة، وتقديم برامج تدريبية للشباب، ومن الممكن تزويد القرى بالمهارات والمعرفة اللازمة لخلق جيل واعٍ وقادر على المساهمة في الاقتصاد الوطني، فبرامج التدريب المهني مهمة بشكل خاص لتعليم المهارات التي تلبي احتياجات السوق المحلي، مثل الحرف اليدوية والزراعة المستدامة واستخدام التقنيات الحديثة في القطاعات التقليدية.

2. الرعاية الصحية

الرعاية الصحية تعدّ أحد أهم العوامل التي تؤثر في جودة الحياة في المجتمعات الريفية، فالقرى والأرياف تستفيد من بناء المراكز الصحية وتوفير خدمات طبية متكاملة تساهم في الوقاية والعلاج من الأمراض، ويُعد تدريب الكوادر الطبية المحلية وتشجيعها على العمل في هذه المناطق، إلى جانب حملات التوعية الصحية، من الوسائل الفعالة لتحسين الصحة العامة.

3. البنية التحتية الأساسية

تُعد البنية التحتية الأساسية من أبرز متطلبات الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف، وتشمل الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، فإن تحسين الطرق يسهم في تسهيل نقل السلع والخدمات، ويزيد من فرص الاستثمار في المناطق الريفية، كما أن توفير مياه نظيفة ومعالجة مياه الصرف الصحي يساهم في رفع مستوى الصحة العامة ويسهم في الحفاظ على الموارد المائية، وقد يؤدي الوصول إلى الطاقة المستدامة إلى تحسين سبل العيش وتعزيز قدرة الأسر على استثمار مواردها بفعالية، إذ توفر الطاقة فرصاً للتوسع في مجالات مثل الزراعة والمشروعات الصغيرة.

4. المشروعات الزراعية والتنمية البيئية

تعتبر الزراعة ركيزة أساسية في حياة سكان القرى، لذا فإن الاستثمار في تطوير الأساليب الزراعية الحديثة، مثل تقنيات الريّ المستدام والزراعة الذكية، يمكن أن يعزز الإنتاج الزراعي ويزيد من دخل الأسر الريفية، فهناك إمكانات ضخمة للاستفادة من التقنيات الحديثة، كالطائرات بدون طيار لمراقبة المحاصيل وتحسين الإنتاجية، كما يمكن تبني مبادرات للحفاظ على البيئة، مثل برامج التشجير والحفاظ على التنوع البيئي، مما يساهم في خلق بيئة صحية ومستدامة للأجيال القادمة.

5. المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة حافزاً اقتصادياً رئيسياً في القرى والأرياف، فهي توفر فرص العمل وتدعم الاقتصاد المحلي، وقد يساهم التمويل المستدام وتقديم التسهيلات للشباب والمزارعين وأصحاب الحرف في تعزيز الاقتصاد الريفي. ويتم ذلك بواسطة برامج التمويل المتناهي الصغر وتقديم التدريب اللازم لريادة الأعمال، مما يمكّن الأفراد من بدء مشروعاتهم الخاصة ويزيد من دخلهم، ويؤدي في النهاية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

التحديات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف

على الرغم من أهمية الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف فهو يواجه عدة تحديات قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، وتشمل هذه التحديات ما يلي:

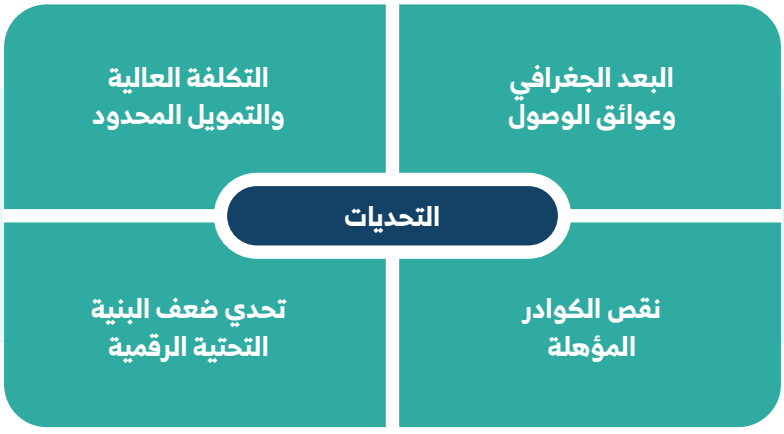

1. تحدي البعد الجغرافي وعوائق الوصول

تمثل المواقع النائية لبعض القرى عائقاً كبيراً أمام تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات، فقد يكون الوصول إلى هذه المناطق مكلفاً ويحتاج إلى تخطيط دقيق وتعاون مع السلطات المحلية لضمان استدامة المشاريع، كما يتطلب التغلب على هذه التحديات تبني حلول مبتكرة، مثل اعتماد وسائل نقل بديلة، أو تطوير شبكات لوجستية تعتمد على التقنية لتسهيل وصول السلع والخدمات.

2. تحدي التكلفة العالية والتمويل المحدود

غالبا ما تتطلب مشاريع الاستثمار الاجتماعي تمويلاً كبيراً، خاصة إذا كانت تهدف إلى تحسين البنية التحتية أو توفير خدمات صحية وتعليمية متقدمة، وعلى الرغم من جهود الحكومات لا تزال هناك حاجة ماسة لمصادر تمويل إضافية، مما يستدعي دوراً أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية لتوفير الدعم المالي اللازم.

3. تحدي نقص الكوادر المؤهلة

يمثل نقص الكوادر المتخصصة تحدياً في المجتمعات الريفية، حيث يعزف العديد من المهنيين عن العمل في القرى البعيدة بسبب نقص الخدمات والإمكانات المتاحة، فهذه المجتمعات تحتاج إلى تحفيز الكوادر المحلية وتقديم حوافز للكوادر المؤهلة للانتقال والعمل في المناطق الريفية، وقد تساعد برامج التدريب والتعليم المهني على بناء الكفاءات المطلوبة من داخل المجتمع.

4. تحدي ضعف البنية التحتية الرقمية

البنية التحتية الرقمية ضرورية لتحقيق التقدم في الريف، فالتكنولوجيا تتيح فرصاً لتطوير التعليم والرعاية الصحية عن بعد، ولتحسين الأعمال الزراعية باستخدام تقنيات الزراعة الذكية، لكن ضعف الاتصال بالإنترنت في بعض القرى يحد من هذه الإمكانات، وتحتاج الحكومات إلى زيادة الاستثمار في شبكات الاتصال لتحسين وصول الإنترنت في المناطق الريفية، مما يفتح أبواباً جديدة للتطوير ويتيح للمجتمعات التواصل مع الأسواق الخارجية.

فرص الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف

رغم كل التحديات هناك فرص كبيرة يمكن استغلالها لتعزيز الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف، وأبرز هذه الفرص تشمل:

1. التمويل من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية

يمكن للقطاع الخاص والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً كبيراً في دعم مشروعات الاستثمار الاجتماعي بواسطة مبادرات الشراكة المجتمعية، ومن أمثلة ذلك: صناديق التنمية الريفية، والبرامج التمويلية التي تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على تخفيف العبء المالي عن الحكومات، ويوفر فرصاً لدعم الاقتصاد المحلي.

2. التقنيات الحديثة في الزراعة والبيئة

إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة يساعد على تحسين الإنتاجية والاستدامة في القرى، ويوفر فرص عمل جديدة للشباب، وتعتمد هذه التقنيات على التوجهات العالمية للاستدامة، ويمكن دعمها بالتعاون مع المؤسسات البحثية والشركات التقنية، كما يمكن استغلال الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، لتزويد المناطق الريفية بالكهرباء، مما يعزز من فرص الاستثمار في المشاريع الزراعية.

3. دعم السياحة الريفية والثقافية

تعتبر السياحة الريفية والثقافية مجالاً واعداً لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية، حيث تزخر القرى والأرياف بتراث غني ومعالم طبيعية مميزة يمكن استغلالها لجذب السياح، وهذا يتطلب تطوير خدمات البنية التحتية السياحية، مثل إنشاء أماكن إقامة صغيرة، وتدريب المجتمعات المحلية على إدارة الخدمات السياحية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.

نحو تنمية مستدامة للقرى والأرياف

في الختام، يمثل الاستثمار الاجتماعي في القرى والأرياف خطوة حاسمة نحو تحقيق تنمية مستدامة في منطقة الخليج العربي، خاصة في المملكة العربية السعودية، ويتطلب هذا الاستثمار مشاركة فعالة من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، لضمان استمرارية هذه المشاريع وتقديم الدعم اللازم للمجتمعات الريفية، فقد يُسهِم تطوير القرى والأرياف في تقليص الفجوة التنموية فيما بينها، وتحقيق رؤية تنموية شاملة تتماشى مع رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، وأهداف التنمية المستدامة في دول الخليج العربي، بواسطة تكثيف الجهود وتشجيع الابتكار وتبني مبادئ الاستدامة، يمكن تحويل القرى والأرياف إلى بيئات مزدهرة قادرة على تحقيق تطلعات سكانها، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.

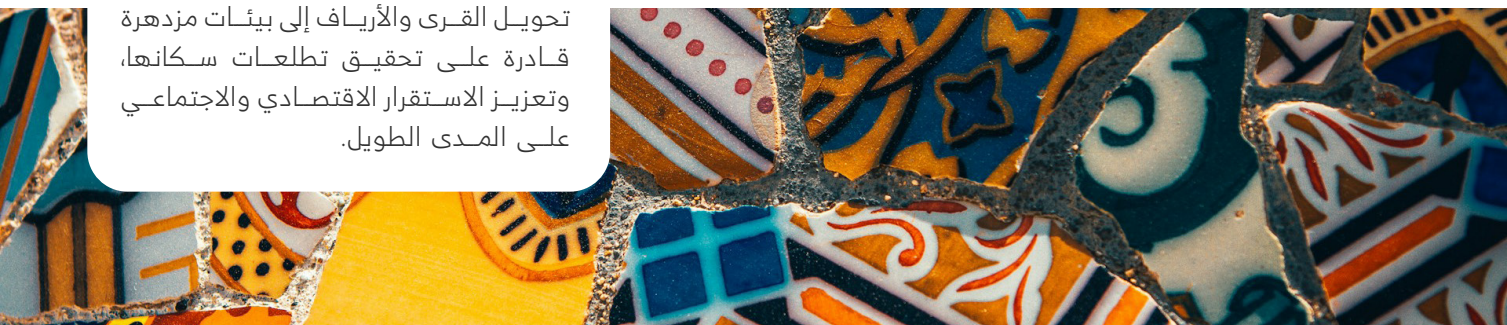

PROMOTION AD

nesta

الدليل التشغيلي لتصميم الذكاء الجماعي

برنامج عملي ميداني يساعد في

- تصميم الحلول من خلال ممارسات التصميم النظمي للتحديات.
- تصميم السياسات والنظم والمعايير من خلال تطبيق مبادئ التدخل السلوكي.
- فهم أعمق لتصميم حلول الابتكار الاجتماعي من خلال أدوات وممارسات لفهم البيانات، والأنظمة، والناس، والتكنولوجيا.

تصميم الحلول في مجالات متنوعة

بناء القدرات في التطوير القيادي	نماذج أعمال الاستثمار الاجتماعي	حلول التشارك والتعاون الاجتماعي
التنمية الريفية المستدامة	التحديات للمدن والتجمعات	تصميم حلول استثمار طاقات الشباب
	التعليم الاجتماعي وصناديق المشاريع التربوية	

لمزيد المعلومات التواصل
info@sabr-sp.com

sabr Business Design

أروقة Arweqah

استراتيجيات

تمكين المناطق الريفية في الهند

استراتيجية توفير وسائل الراحة الحضرية في المناطق الريفية (PURA)

भारत सरकार
MINISTRY OF
RURAL
DEVELOPMENT

تعتبر الهند من بقاع العالم الأكثر اكتظاظاً بالسكان، وهذا يترتب عليه تحديات فريدة في تحقيق النمو والتنمية العادلة. ففي الوقت الذي تتقدم فيه المناطق الحضرية بسرعة في البنية الأساسية والفرص الاقتصادية ومستويات المعيشة، فإن المناطق الريفية غالباً ما تتخلف عن الركب، مما يؤدي إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

لمعالجة هذه التحديات، قدمت حكومة الهند مبادرة التوفير المعدل للمرافق الحضرية في المناطق الريفية Provision of Urban Amenities in Rural Areas (PURA) عام 2012، وتهدف المبادرة إلى توفير المرافق الحضرية الأساسية في المناطق الريفية وخلق فرص اقتصادية مستدامة، وتحسين نوعية الحياة وإبطاء موجة الهجرة إلى المدن.

يقدم هذا المقال نظرة عامة حول مبادرة PURA من حيث الدافع، والمكونات، ونموذج التمويل، والنتائج المتوقعة، مع تسليط الضوء على رؤيتها للتنمية الريفية الحضرية المتوازنة.

كان الدافع الأساسي من مبادرةPURA هو إنشاء مجتمعات ريفية شاملة للخدمات الحضرية بشكل مستدام يمكّن المناطق الريفية من الوصول إلى الخدمات الشبيهة بالحضر من خلال:

- توفير البنية والمرافق الأساسية.
- تعزيز النمو الاقتصادي المحلي.
- إشراك القطاع الخاص في جهود التنمية مع القطاع العام.

وقد صممت المبادرة لجعل الأرياف أماكن جذابة للعيش والعمل، ومن شأن هذا النهج أن يخلق أثراً يتمثل بـ «الهجرة العكسية»، حيث تصبح المناطق الريفية مجهزة تجهيزاً جيداً وقابلة للاستمرار اقتصادياً بحيث تحتفظ بسكانها بدلاً من خسارتهم للمراكز الحضرية، ومن جانب آخر تقل الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية نتيجة لتراجع الاكتظاظ السكاني.

كما نجحت المبادرة في جلب كفاءة القطاع الخاص، وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية للاستثمار في المشاريع التي كانت مجدية اقتصادياً واجتماعياً، ووعد المجتمعات الريفية بمرافق أفضل، وتنمية ريفية مستدامة.

وقد استند برنامج مبادرة PURA على ثلاثة مكونات:

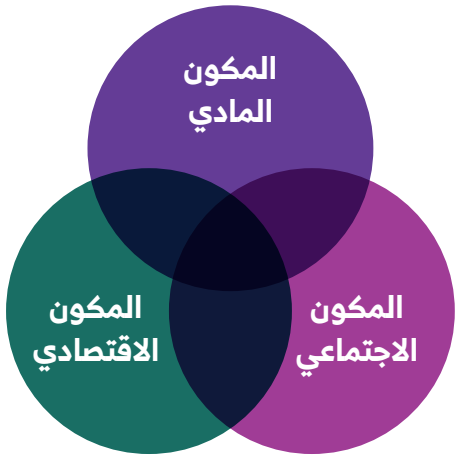

ولعب كل مكون دوراً حيوياً في تحويل التجمعات الريفية إلى وحدات تقدمية مكتفية ذاتياً، كما يلي:

1. المكون المادي: يعتبر الأساس في المبادرة، ويمثل تطوير البنية التحتية للمرافق الأساسية مثل:

1.1. الطرق: تحسين وبناء شبكات طرقية تسهل الوصول إلى الأسواق، ومراكز الرعاية الصحية، والمرافق التعليمية.

1.2. مياه الشرب والصرف الصحي: ضمان توفر مياه الشرب، والصرف الصحي المناسب لتحسين الصحة العامة لدى ساكني الأرياف، وانعكاس ذلك على تحسن مستويات المعيشة.

1.3. الكهرباء: توفير الطاقة دون انقطاع لتلبية الاحتياجات السكنية، والتجارية، ودعم الصناعات، والزراعة، والتعليم.

1.4. إدارة النفايات: الحفاظ على نظافة القرى مع أنظمة إدارة النفايات المناسبة، وتوفير صيانة دورية للمرافق العامة في القرى والأرياف لضمان استمرارها في تقديم الخدمات العامة للسكان.

من خلال تعزيز هذه المرافق الأساسية، أرست المبادرة البنية التحتية لنظام بيئي ريفي قوي حيث يمكن للناس أن يعيشوا بشكل مريح ومنتج.

2. المكون الاجتماعي: يؤثر الوصول إلى المرافق الاجتماعية الأساسية بشكل كبير على جودة الحياة في المناطق الريفية. لذا تعمل المبادرة على تجهيز القرى بما يلي:

2.1. المؤسسات التعليمية: تحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة، وتوفير فرص تنمية المهارات.

2.2. المراكز الصحية: تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية لضمان استقرار الصحة العامة، والحد من الوفيات بسبب الأمراض المنقولة، ودعم إنتاجية القوى العاملة.

2.3. القاعات المجتمعية: إنشاء مراكز اجتماعية للتجمعات، والأحداث الثقافية، والخدمات المجتمعية.

أدى الاستثمار في هذه الجوانب إلى تحسين رأس المال البشري الريفي، وضمان حصول السكان على تعليم جيد وخدمات صحية، ومرافق ترفيهية بالقرب من منازلهم.

3. المكون الاقتصادي: يشكل الجانب الاقتصادي مكوناً رئيساً في المبادرة لأنه يدعم فكرة الاكتفاء الذاتي في المناطق الريفية. وقد شجعت المبادرة على خلق فرص العمل، وتنمية المهارات في المناطق الريفية، من خلال:

3.1. مراكز تنمية المهارات: تمكين الشباب والبالغين من اكتساب المهارات اللازمة للعمل في الصناعات المحلية، أو الزراعة، أو الشركات الصغيرة والناشئة.

3.2. دعم الزراعة: تحسين الإنتاجية، تشجيع وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والدولية، بحيث تظل الزراعة مصدر دخل أساسي في المناطق الريفية في الهند.

3.3. المشاريع والصناعات الصغيرة: تشجيع نمو الصناعات الصغيرة، والحرف اليدوية، والسياحة الريفية، التي يمكن أن توفر فرص العمل وتحفز النشاط الاقتصادي.

وبالتالي تعمل مبادرة PURA من خلال المكون الاقتصادي على تنمية فرص العمل المحلية، مما يجعل القرى نابضة بالحياة اقتصادياً، ويقلل في نهاية المطاف من الحاجة إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية.

وقد يتبادر إلى الذهن كيف بني نموذج المبادرة القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

كان نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الابتكارات التي تميزت بها مبادرة PURA فقد دعت المبادرة الشركات الخاصة إلى التعاون مع الحكومة في تمويل وبناء وإدارة المشاريع الريفية. وفي ظل هذا النموذج:

- هيكل التمويل: قدمت الحكومة التمويل اللازم لتغطية الفجوة في الجدوى، وسد العجز المالي في المشاريع لجعلها جذابة اقتصادياً للقطاع الخاص، وقد مكّن هذا الحافز المؤسسات في القطاع الخاص من الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الريفية، والتي قد لا تحقق أرباحاً عالية في البداية، ولكنها تعود بفوائد اجتماعية طويلة الأجل.

- النهج القائم على المجموعات: ركزت مبادرة PURA على مجموعات من القرى، التي يتراوح عدد سكانها عادة بين 20 ألفا و40 ألف نسمة. وقد سمح هذا النهج بتحقيق وفورات الحجم وتعظيم أثر مشاريع البنية الأساسية، وبالتالي يمكن لكل مجموعة أن تعمل كمركز صغير للتنمية، كما يمكنها الاستفادة من الموارد المشتركة والتخطيط المشترك.
- الاستفادة من الخبرات المتوفرة في القطاع الخاص: جلبت مشاركة القطاع الخاص في إطار مبادرة PURA الخبرة والابتكار والموارد المالية، مما سهل تقديم الخدمات بكفاءة، ولكن التوفيق بين المصالح الخاصة والأهداف الاجتماعية للمبادرة كان يشكل تحدياً، حيث تحمل المشاريع الريفية غالباً فوائد طويلة الأجل قد لا تسفر عن عوائد فورية. ولكن أطر التنسيق والإدارة الفعّالة كانتا حاسمتين لضمان تحقيق الأهداف العامة والخاصة على نحو متناغم.

وما الذي نتج عن هذا النموذج من الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص؟

- الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر: من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة (نقص الوظائف والتعليم والرعاية الصحية)، سعت المبادرة إلى إبقاء السكان منخرطين في مجتمعاتهم. من خلال تحسين الظروف المحلية وتوفير فرص العمل، وبذلك يكون قد تحقق هدف PURA وهو جعل «الهجرة العكسية» واقعاً ملموساً.
- تمكين المجتمع: ركزت PURA بنحو كبير على مشاركة المجتمع، وحثت الهيئات، والمنظمات المحلية على مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط وصنع القرار، مما ساعد في ضمان تلبية المشاريع للاحتياجات المجتمعية الفعلية، وتعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية بين السكان.
- التنمية الريفية المستدامة: مع تحول التجمعات الريفية إلى تجمعات قابلة للاستمرار اقتصادياً، قد تشهد الهند مساراً تنموياً أكثر توازناً، حيث لم تعد المدن تواجه ضغوطاً هائلة من الهجرة الريفية، وتتطور المناطق الريفية بشكل مستدام.

ولكن وعلى الرغم من كل نقاط القوة التي أظهرتها مبادرة PURA، إلا أنها واجهت العديد من التحديات والاعتبارات، أبرزها:

- تحدي قابلية التوسع: يتطلب توسيع نطاق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المناطق الريفية تخطيطاً دقيقاً لمواءمة المصالح الخاصة مع أهداف التنمية الريفية طويلة الأجل، وغالباً ما تعطي مؤسسات القطاع الخاص الأولوية لعائدات الاستثمار، وهو ما قد يكون صعباً في البيئات الريفية دون دعم حكومي كبير.
- تحدي التنسيق بين أصحاب المصلحة: يتطلب التنفيذ الناجح تعاوناً وثيقاً بين أصحاب المصلحة من مستويات متعددة، بما في ذلك الهيئات الحكومية، والمستثمرين من القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية. ويكمن التحدي في إنشاء خطوط واضحة للاتصال والتنسيق لضمان التنفيذ السلس، ومعالجة أي مشكلات ناشئة على الفور.
- التحديات اللوجستية: بعض المناطق الريفية نائية، مما يجعل الوصول إليها، وبناء البنية التحتية فيها صعباً ويحتاج إلى وقت طويل وتكلفة عالية.

وأخيراً وعلى الرغم من هذه التحديات يمكننا القول بأن:

مبادرة التوفير المعدل للمرافق الحضرية في المناطق الريفية (PURA) تمثل خطوة تحويلية في مسار التنمية الريفية في الهند. من خلال توفير وسائل الراحة التي تشبه المناطق الحضرية، وتعزيز الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، ويسعى القائمون على المبادرة إلى إنشاء اقتصاد ريفي قادر على الاكتفاء الذاتي، والحد من ضغوط الهجرة على المدن، وتمكين المجتمعات الريفية. وقد وفر تركيز المبادرة على البنية الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية نهجاً شاملاً للتنمية الريفية يمكن اعتباره مثالاً نموذجاً يمكن دراسته وتكييفه وفقاً لعالمنا العربي من حيث الاحتياجات والموارد لتحقيق التوازن التنموي وتقليل الفجوات بين الريف والحضر، وبناء مناطق ريفية نابضة بالحياة ومزدهرة جنباً إلى جنب مع المناطق الحضرية.

भारत सरकार
MINISTRY OF
RURAL
DEVELOPMENT

www.sabr-sp.com
info@sabr-sp.com

مونوغراف
Monograph in Action

قراءات سبر في الاتجاهات والتحولات العالمية للقطاعات الحيوية

02

الاستثمار الاجتماعي والريادة الاجتماعية

لتحميل وقراءة العدد

sabr
Business Design

مقال رئيسي

الاستثمار في الطاقة المستدامة والمياه النظيفة لتحسين حياة القرى

— آلاء يحيى مطر
باحثة مهتمة بالقضايا الاجتماعية

> أصبح الحلم حقيقة...
> لن تتغيب ابنتي عن المدرسة بعد الآن

هذا حلم عصام هادي الذي تحقق، إذ إن ابنته البالغة من العمر 11 عاماً لن تضطر إلى ترك المدرسة بعد الآن حتى تذهب لجلب المياه.

وهذا الحال في قرية الحمامي الجبلية في اليمن حال كثير من القرى والأرياف، حيث يضطر أفراد الأسر من الشباب وبخاصة الإناث إلى الذهاب لمسافات طويلة، مدة خمس ساعات مرة على الأقل في اليوم لجلب الماء للأسرة.

ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في الطاقة المستدامة والمياه النظيفة، ودوره في تحسين حياة القرى.

الطاقة المستدامة

هي الطاقة الناتجة عن المصادر الطبيعية، تتجدد بمعدل يفوق ما يستهلك منها، مثل: طاقة أشعة الشمس، والرياح، والمياه، والطاقة الحرارية الأرضية وغيرها، هذه المصادر وفيرة وموجودة في كل مكان حولنا، وهي على عكس الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز)، من الموارد غير المتجددة، إذ يستغرق تشكيلها مئات الملايين من السنين.

أهمية الاستثمار في الطاقة المتجددة:

- يتسبب الوقود الأحفوري عند حرقه لإنتاج الطاقة، في انبعاثاتٍ ضارة من غازات الدفيئة، مثل ثاني أكسيد الكربون، أما الانبعاثات الناجمة عن توليد الطاقة المتجددة فهي أقل بكثير، لذا يعد التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة أمراً أساسياً لمعالجة أزمة المناخ.
- الطاقة المتجددة أقل تكلفة في الإنتاج في معظم البلدان من الطاقة الناتجة عن الوقود الأحفوري.
- تخلق الطاقة المتجددة بالتحول إليها وظائف أكثر بثلاث مرات من قطاع الوقود الأحفوري.

المياه النظيفة

المياه النظيفة أساس الحياة وشريانها، والحصول على المياه النظيفة هو الركيزة الأولى للصحة العامة، وحجر الزاوية في التنمية المستدامة، إذ يؤثر في جوانب مختلفة من المجتمع والبيئة، ويمتد إلى ما هو أبعد من الفوائد المباشرة للحصول على مياه صالحة للشرب، فتأثير المياه النظيفة عميق وبعيد المدى، ومن مجالات التأثيرات:

التأثير القوي للمياه النظيفة

- الصحة والنظافة: وهو التأثير المباشر للمياه النظيفة، إذ تحد المياه النظيفة من الأمراض المنقولة، مثل الكوليرا والتيفوئيد، مثلاً: في رواندا أدى إدخال مصادر المياه النظيفة إلى انخفاض كبير في أمراض الإسهال، وبخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة.
- التعليم: للحصول على المياه النظيفة تأثير في قطاع التعليم، وبخاصة بالنسبة للفتيات، إذ يغلب في المجتمعات الريفية أن توكل مهمة تأمين المياه، التي قد تستغرق ساعات إلى الفتيات، ما يمنعهن من الالتحاق بالمدارس، ففي تنزانيا عندما ركبت نقاط المياه على بعد 15 دقيقة من المنازل، زادت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 12%
- القطاع الاقتصادي: يتأثر تأثراً مباشراً بتأمين المياه النظيفة، فعندما يتمتع الناس بصحة جيدة، يمكنهم الالتحاق بالأعمال كما في التعليم، ومن ثم المساهمة في الاقتصاد، في الهند تشير التقديرات إلى أن العبء الاقتصادي الناجم عن عدم كفاية مرافق الصرف الصحي، الذي يؤدي لتلوث المياه، يتجاوز 50 مليار دولار.
- الزراعة: من المعلوم أن المياه عنصر حيوي للزراعة، يمكن للري بالمياه النظيفة أن يزيد إنتاجية المحاصيل، ويضمن الأمن الغذائي، في مناطق قاحلة في أجزاء من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، سمحت الإدارة الفعالة للمياه للمجتمعات بزراعة المحاصيل على مدار العام، وتحولت المناطق التي كانت تعاني من المجاعة إلى مناطق مصدرة للغذاء.
- الأمن الاجتماعي: إذ إن ندرة المياه، والسعي لتأمينها والحصول عليها، قد تؤدي إلى صراعات على الموارد، فمن خلال ضمان التوزيع والوصول العادل إلى المياه، تقل احتمالات الصراع بين المجتمعات، ومثال لذلك معاهدة مياه نهر السند بين الهند وباكستان، فقد حققت هذه الاتفاقية لتقاسم المياه السلام في المجتمعين.

رغم ذلك يعاني السكان في كثير من القرى من نقص موارد الطاقة والمياه النظيفة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وزيادة معدلات الوفيات، ويضعف الاقتصادات المحلية، إذ يوجه السكان أوقاتهم وكثيراً من مواردهم لتأمين المياه النظيفة، والسعي للحصول على الطاقة، ناهيك عن الصراعات المجتمعية لتقسيم الموارد، من هنا تبرز أهمية الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة والمياه النظيفة، لتحسين الحياة في القرى.

التحديات التي تواجه الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة والمياه النظيفة

1. التحديات في مجال الطاقة المستدامة

إن التحول إلى الطاقة المتجددة والاستغناء قدر الإمكان عن الوقود الأحفوري، للحفاظ على الكوكب، وتسليمه صالحاً للعيش للأجيال القادمة، بات ضرورةً ومسعى تسعى إليه الاستثمارات الكبرى، لتحقيق الربح، والأثر الاجتماعي، والاستدامة، إلا أن تحديات عدة تواجه هذا القطاع، نذكر منها:

1. التكاليف المرتفعة: على رغم انخفاض تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة، إلا أن كلفة بنيتها التحتية ما تزال مرتفعة نسبياً، وهو ما يشكل عائقاً أمام الاستثمار في هذا القطاع.
2. البنية التحتية: إن تقنيات التخزين والنقل بكفاءة تعد تحدياً كبيراً للاستثمار في هذا القطاع، إذ تتطلب هذه المشروعات تطويراً مستمراً، لضمان الموثوقية والاستمرارية في تأمين نقل الطاقة وتخزينها.
3. الظروف المناخية: تعتمد موارد الطاقة المتجددة على حالات الطقس، مما يشكل تحدياً لاستمرارية تأمين الطاقة، مقابل الوقود الأحفوري الذي يعد مصدراً أكثر أماناً من هذه الناحية، ولعل العاصفة الثلجية التي ضربت تكساس في الولايات المتحدة أثبتت أن العالم أمامه الكثير من العمل لمواجهة التقلبات المناخية.
4. التشريعات والسياسات: تختلف التشريعات والسياسات بين البلدان في دعم الاستثمار في الطاقة المتجددة وتسهيله، مما يؤثر في استقرار الاستثمار في هذا المجال.

وتعمل كثير من المنظمات والمستثمرين على تجاوز هذه التحديات وإيجاد حلول فعالة لها...

بعض الحلول لتحديات الاستثمار في مجال الطاقة

- يمكن للحكومات سن التشريعات والسياسات الداعمة للاستثمار، مثل الإعفاءات الضريبية، والحوافز المالية، والدعم الحكومي بتقديم عقود طويلة الأجل لشراء الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة، مما يضمن عائداً مستقراً للمستثمرين.
- الاعتماد على عدد من مصادر الطاقة، من الطاقة الشمسية، إلى الرياح، وطاقة المياه، والطاقة الحرارية الأرضية، يمكن أن يقلل من تأثير التغير المناخي، ويوفر بدائل مستدامة لمصادر الطاقة.
- الاستثمار والتطوير في تخزين الطاقة، مثل تقنيات البطاريات المتقدمة وتكنولوجيا الهيدروجين، يمكنها أن تساعد على حل مشكلة التخزين والنقل.
- وضع آليات تمويل ميسرة، مثل صناديق الاستثمار الخاصة بالطاقة المتجددة، والتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، يساعد ذلك على تسهيل التمويل، وتوفير الدعم المالي والفني، وتساعد في نقل التكنولوجيا والخبرات.

2. الاستثمار في المياه النظيفة

إن توفير المياه النظيفة لتوطين السكان، وتخفيف معاناة الحصول عليها وما يليه من تبعات اجتماعية واقتصادية، بات أمراً يشغل كثيراً من المستثمرين الذين يبحثون عن الأثر الاجتماعي إلى جانب العائد المالي، إلا أن هذا القطاع أيضاً يواجه بعض التحديات، يمكن لنا إيجازها مع بعض الحلول المقترحة:

1. ندرة المياه والتغير المناخي: النمو السكاني المتزايد، والتوسع العمراني يزيد الطلب على المياه النظيفة، كما يؤثر التغير المناخي في توافر المياه، بخاصة في المناطق التي تعاني الجفاف أو التصحر أو الفيضانات المتكررة، مما يزيد العبء على المشروعات التي تستثمر في المياه النظيفة، ويزيد صعوبة إدارة الموارد المتاحة. واجه سكان المغرب وليبيا خطر انعدام الأمن المائي بعد أن ضرب زلزال بقوة 6.8 درجات المغرب في 8 سبتمبر/ أيلول 2023، تلاه بعد يومين فيضانات مُدمّرة اجتاحت أجزاء من شرق ليبيا، ناجمة عن عاصفة دانيال.
2. البنية التحتية المتقادمة: في كثير من المناطق إن وجدت البنى التحتية للمياه والصرف الصحي، فهي بحاجة إلى تجديد، وتحتاج إلى استثمارات ضخمة لإعادة تأهيلها.
3. التلوث: تؤدي كثير من المصادر الصناعية والزراعية إلى تلوث المياه، وهذا يتطلب معالجة مكلفة لتأمين المياه النظيفة الصالحة للشرب.
4. التمويل: يشكل تحدياً للمشروعات بخاصة في المناطق النامية، حيث محدودية الموارد.
5. التشريعات والسياسات: التي تختلف من بلد لآخر، وقد تشكل تحدياً أمام المستثمرين.

تجاوز العقبات في وجه الاستثمار في المياه النظيفة:

سيبقى تأمين المياه النظيفة لأهالي القرى والأرياف، وما يترتب عليه من رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، الهدف الأسمى للمستثمرين الاجتماعيين، يمكن التغلب على التحديات المذكورة من خلال:

- إدارة الموارد المائية، من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة، وإعادة تدوير المياه، وتقليل الفاقد لمواجهة ندرة المياه، كما أن التكيف مع التغير المناخي، بتطوير استراتيجيات كبناء السدود، والخزانات الجديدة، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر للفيضانات، وزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة، كل ذلك يساعد في تسهيل مشروعات الاستثمار في المياه النظيفة، صرحت جميلة الدويهي، مسؤولة الإمداد بالمياه والإصحاح والنهوض بالنظافة في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «في كل من المغرب وليبيا، كانت المياه جزءاً أساسياً من جهود الإغاثة خلال المرحلة الأولية لحالتي الطوارئ».
- مكافحة التلوث: بسن قوانين وتشريعات صارمة للحد من التلوث الصناعي والزراعي.
- تحديث البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار في تحديث أنظمة الصرف الصحي وتطويرها، لضمان كفاءتها وتقليل الفاقد والتسربات.
- الدعم الحكومي ودعم مؤسسات دولية والقطاع الخاص، بسياسات وتشريعات تدعم الاستثمار في المياه النظيفة، وتقديم حوافز مالية، وإعفاءات ضريبية للمستثمرين.

مشروعات مستدامة في الطاقة والمياه أعادت نبض الحياة للقرى والأرياف

حددت الأمم المتحدة من أهدافها المستدامة، في هدفها السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، وفي الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ولتحقيق رؤية الأمم المتحدة تسعى الدول والمجتمعات إلى الاستثمار في المشروعات في هذين المجالين، وبخاصة في الأرياف والقرى، إذ بهما تتحقق سلسلة أهداف التنمية المستدامة، كالقضاء على الجوع والمرض، وبناء المجتمعات المستدامة، والعمل اللائق، وغيرها... ومن أمثلة هذه المشروعات:

- مشروع البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية: يعتمد على تقنيات متقدمة لتحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة، مما يوفر المياه النظيفة للمجتمعات المحلية، دون التأثير سلباً في البيئة.
- قرية الحمامي وما يجاورها في اليمن: وظف الصندوق الاجتماعي للتنمية أفراداً من المجتمع المحلي، لبناء الخزانات الخاصة لحصاد مياه الأمطار، وحصل أفراد المجتمع على مساعدات نقدية، إضافة إلى تأمين للحصول على مياه الشرب النظيفة، ما أنهى معاناة أهل القرية، بخاصة في أيام الجفاف، يقول محمد مجاهد، مهندس برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية: «إن خزانات حصاد مياه الأمطار تلبي الأولوية القصوى للمجتمع من مياه الشرب». هذا المشروع يموله الاتحاد الأوروبي، وينفذ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، لدعم 317 أسرة في مديرية بني العوام وحدها.

- مجمع المياه في البصرة: بني مجمع مياه الحسين عام 1977، ووفر المياه غير المعالجة من محطة (آر-زيرو) إلى المنازل والصناعات القريبة والقواعد العسكرية لأكثر من 40 عاماً، وعلى الرغم من الطلب المتزايد على المياه، توقف مجمع مياه الحسين عن العمل ثلاث سنوات، بسبب المعدات القديمة والتالفة في هذا المجمع، وقد أثر إغلاقه بشدة في إمدادات المياه في النواحي والمناطق المحيطة بها، مما أدى إلى مخاوف صحية للسكان، فضلاً عن الآثار السلبية، التي تلحق بالشركات المحلية والإنتاج الزراعي، لذا أعاد تأهيل مجمع مياه الحسين برنامجُ الاستجابة للأزمات والقدرة على الصمود في العراق، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يعمل الآن بكامل طاقته مع مضخات مياه مطورة، ومعدات معالجة لضمان وصول مياه آمنة للاستهلاك البشري إلى المنازل والمدارس والمؤسسات الأخرى، واستأنف ما لا يقل عن 45 شخصاً العمل بعد إعادة افتتاح محطة معالجة المياه.
- قرية شاندبور في بنغلاديش، ركب فيها نظام لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية، مما وفر مياه شرب نظيفة للسكان، ساعد هذا المشروع على تقليل الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة، وتحسين الحياة عامة.
- يعد مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقرية بنبان، التابعة لمركز دراو شمال مدينة أسوان بمصر، من المشروعات العملاقة في مجال إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، يؤكده المهندس حسام سلطان مدير جمعية مستثمري الطاقة الشمسية بأسوان: «يعد هذا المشروع ضمن أكبر أربعة مشروعات للطاقة الشمسية على مستوى العالم، واستهدفنا المجتمع المحيط بخطة للمسؤولية المجتمعية، ودرسنا احتياجات الناس هنا في بنبان، ووجدنا أن هناك احتياجاً للتدخل في ثلاثة قطاعات، هي الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي، وساهمت الجمعية في إنشاء مدرسة ثانوية فنية للطاقة الشمسية، يتدرب طلابها بشكل عملي في هذا المشروع»، وتؤكد المهندسة أميرة غندور، التي تعمل في إحدى الشركات بالمشروع، أن المشروع يساهم في حل المشكلات المجتمعية في المجتمع المحلي: «لم يقتصر المشروع على المباني والأعمال الإنشائية والفنية، وإنما عمل القائمون على المشروع على خدمة المجتمع المحيط، بتوفير وحدات للغسيل الكلوي لعلاج مرضى الفشل الكلوي، بالإضافة لتوفير فرص تعليمية مميزة لأبناء القرية من خلال مدرسة الطاقة الشمسية».

في سعي الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها من توفير المياه النظيفة والطاقة المتجددة، ومن ورائها الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرون، تبرز أهمية الاستثمار في القرى والأرياف في هذين المجالين الحيويين، لتحقيق الآثار الاجتماعية والمالية المرجوة، إن تأمين الطاقة والمياه النظيفة للقرى والأرياف سينعش الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، والعلمية، ويحقق الأمن الاجتماعي، وسيكون ركناً هاماً من العمل على الحد من التغير المناخي، وتنقية الكوكب، لتسليمه سليماً صالحاً للعيش للأجيال القادمة.

لمزيد من المعلومات، والتوسع في الموضوع يمكن مراجعة ما يلي:

- https://news.un.org/ar/story/20241127362/01/
- https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-walwkalt-alamrykyt-lltnmyt-aldwlyt-yftthan-mjm-myah-fy-albsrt-ywfr-myah-salht-llshrb-lakthr
- https://www.undp.org/ar/arab-states/stories/tmkyn-alahaly-mn-alhswl-ly-myah-alshrb
- https://bit.ly/3BenVaA
- https://blogs.worldbank.org/ar/voices/funding-a-water-secure-future--how-governments-can-spend-better-
- https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy
- https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375441

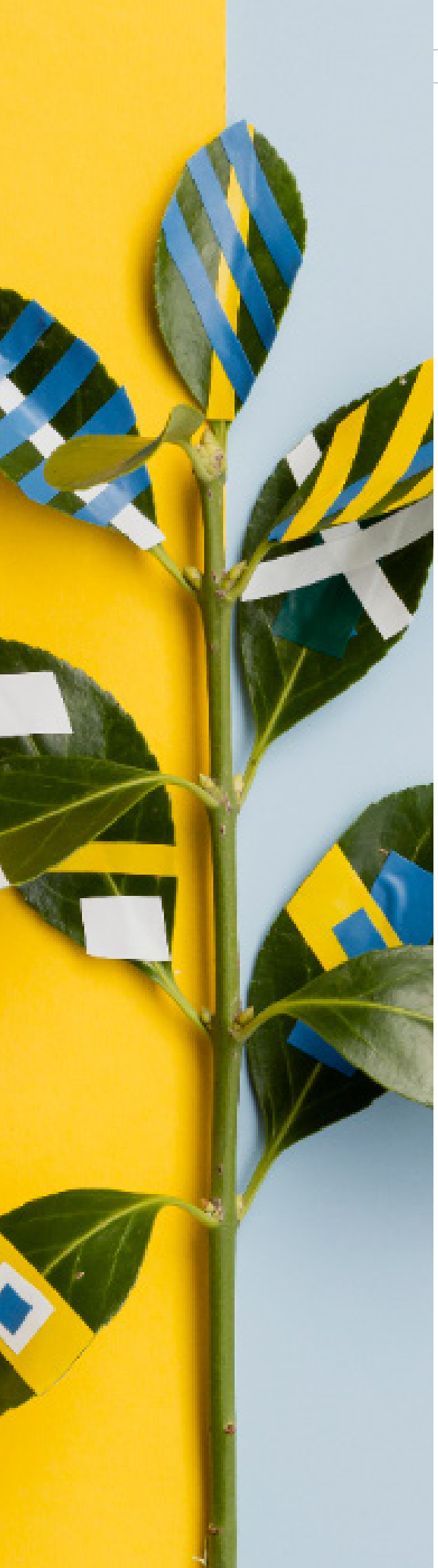

مفاهيم ومصطلحات

عن القرى التنموية وأبعادها

— فاطمة حمّادة
باحثة في البيانات البيئية والعلمية

من المعروف أن القرى تمتاز بهوائها النقي، ومساحاتها الخضراء، وعدد السكان القليل، وتوفر المواشي، والروابط القوية بين سكان القرية الواحدة، لكن على الجانب الآخر فإن القرى غالباً ما تعاني من ضآلة في فرص العمل، وصعوبة الطرقات خاصة في الشتاء، وقلة المدارس، وندرة البنى التحتية، وافتقار لأبسط المقومات بدءاً من شبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والإنترنت والمواصلات، ووصولاً إلى المباني والجامعات والمستشفيات، وحينما نتحدث عن القرى التنموية، فإننا نعني النهوض بهذه القرى وتطويرها ودعمها بمختلف الوسائل والمشروعات لتحسينها، وتحسين وضع سكانها وتوفير فرص عديدة لهم، وزيادة دخلهم بنحو مستدام، والذي يعود بإيجابية عليهم وعلى قراهم، وخاصة للذين يقطنون في القرى النائية.

وفي هذا المقال نستعرض مفهوم القرى التنموية وظهوره كمصطلح، وأبعاد التنمية الريفية المتمثلة في البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، ويختم المقال الحديث عن أهمية القرى التنموية في تحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم القرى التنموية

لا يزال مفهوم القرى التنموية أو التنمية القروية من المفاهيم الحديثة، وهناك العديد من الدول التي بدأت بتطبيق هذا المفهوم، كقرية العلا في السعودية، والتي حوِّلت إلى وجهة سياحية بعد تنفيذ مشروعات عديدة فيها (كافتتاح قاعة للمرايا، وإطلاق مجموعة منتجعات، وتطوير المطار فيها، وإطلاق محميات ضخمة وغيرها...)، وقرية أولوسياتا في أندونيسيا والتي نفِّذت فيها مشروعات متعلقة بتحسين البنية التحتية والصرف الصحي، بالإضافة لدعم السياحة البيئية والزراعية.

وبذلك يمكن تعريف القرية التنموية بأنها:

مجتمع ريفي يشتمل على كل الخدمات المتوفرة في المناطق الحضرية، كالتعليم، والرعاية الصحية، والسياحة وغيرها، ويعمل سكانه في مهن متعددة، كالزراعة، وتربية المواشي، والصناعات اليدوية، معتمدين على طرق مستدامة وصديقة للبيئة، تحقق لهم مصادر للدخل تضمن عيشهم بكرامة.

أبعاد التنمية القروية:

البعد الاقتصادي:

إن إحداث مشروعات مدرة للدخل في القرى تسهم في تحسين عدة جوانب من الناحية الاقتصادية، منها:

- أولاً: زيادة دخل الأفراد: إن زيادة الدخل اليومي للفرد سيحسن من رفاهه الاقتصادي، ويعينه على تلبية احتياجاته واحتياجات عائلته وعيش حياة كريمة، والذي سينعكس لاحقاً على مستوى سعادته أيضاً، يقول الخبير الاقتصادي السويسري Bruno Frey في كتابه «Happiness: A Revolution in Economics»: «إن الناس الذين لديهم دخل أفضل هم أكثر سعادة»، وأتفق حقيقة، فعندما يصبح الإنسان قادراً على الإنتاج والوقوف على قدميه، والأكل من كد يمينه، لا تؤرقه لقمة الغد، فيصبح مكتفياً ذاتياً، وتزيد إنتاجيته ودخله، تزيد سعادته، وخاصة إذا كان معيلاً لعائلة، لأننا حينما نتحدث في سياق الأرياف، فإن عدد الأفراد في العائلة الواحدة يكون أكبر، من ثم الضغط الاقتصادي على الشخص المعيل يكون أعلى، إن لم يكن هناك مشروع يجعله يتكسب ويعف نفسه وعائلته منه.
- ثانياً: تشجيع السياحة: إن الاعتناء بالأرياف واستثمار الموارد الموجودة فيها سيجعل منها وجهات سياحية بامتياز، فجميعنا يعلم أن هناك الكثير من الأرياف الغنية بالمناطق الأثرية، والمساحات الخضراء أو الصحراوية المهملة، والتي يمكن إنشاء كثير من المشروعات فيها، وجعلها وجهات سياحية للناس من شتى بقاع العالم، وهذا بدوره يعود بالنفع الاقتصادي على السكان من جهة من خلال إنعاش الحركة وتأمين الكثير من فرص العمل، وعلى الدولة من جهة أخرى من خلال العائد السياحي على هذه الأرياف.
- ثالثاً: فرصة للتجارة الداخلية والخارجية: بالنسبة للجانب التجاري فإن التنمية الريفية ستفتح الباب للعديد من التبادلات التجارية سواء داخل البلد نفسه وهذا سيلعب دوراً كبيراً في الإنتاج المحلي، أو من خلال التعامل مع بلدان خارجية، وفي ذلك فرصة لتوطيد العلاقات وتوفير احتياجات الأفراد المختلفة وزيادة أرباح الدولة.

البعد الاجتماعي:

هنا أود التطرق لجانبين:

- الأول: تقليص الفوارق بين سكان المدن وسكان الأرياف: من المحزن أنه مع التطور والتقدم الواسع الذي تعيشه المدن فإن الأرياف تشهد حالة من التهميش والنسيان، والذي بدوره يفكك روابط العلاقات بين سكان كلا المنطقتين، لكن عند التوجه لتنمية الأرياف وإعطائها الاهتمام الكافي، فإن ذلك سيقلل من هذه الفجوة، ويشجع أكثر على الحياة في الريف.
- الثاني: حسب تقرير سابق أجرته الأمم المتحدة: إن أكثر من 50% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2007، الأمر الذي أدى إلى نشوء ظاهرة «تكدس المدن»، والتي نعني بها ارتفاع نسبة الناس في المدن بنحو كبير يفوق استيعابها، والسبب في ذلك أن غالبية الناس تتجه للعيش في المدينة، بسب كثرة الخدمات المتوفرة، وتيسير أمور المعيشة فيها في مختلف القطاعات (الصحي، التعليمي، التربوي، الغذائي...)، عدا عن فرص العمل العديدة والمتنوعة، إن هذه المشكلة بقدر ما هي أزمة بقدر ما يمكن أن تكون دافعاً للاعتناء بالأرياف وتشجيع السكن فيها، ومن ثم إنقاذ المجتمع من المشكلات البيئية والانعكاسات السلبية، التي ستنتج عن الارتفاع السكاني الهائل الذي تشهده المدن.

البعد البيئي:

من المؤكد أن التنمية الريفية هي أمر مهم ولها الكثير من الإيجابيات كما ذكرنا آنفاً، لكن يجب الانتباه ألا يكون ذلك على حساب البيئة والضرر بها، فجميعنا يعلم المشكلات البيئية الجمة التي نتجت عن النمو الاقتصادي والتوسع العمراني (كانبعاث الغازات الدفيئة، التصحر، انقراض الكثير من الحيوانات، التلوث بكل أشكاله، شح المياه... وغيرها) لذلك ومن أجل عدم تكرار هذا السياق مجدداً، والحد من زيادة المشكلات البيئية فإنه من المهم استغلال الموارد الطبيعية في الأرياف لتحقيق النمو فيها.

أهمية القرى التنموية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) حسب ما تبنتها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 هي 17 هدفاً تُحقَّق بحلول عام 2030، وهذه الأهداف هي:

وتلعب كل تلك الأهداف في مشروعات القرى التنموية دوراً مهماً، وذلك من خلال توفير فرص العمل، وإدارة ثرواتها، وتعزيز قطاع الصحة في الريف ودعمه، وبناء المدارس ودعمها، وبناء الجامعات، ونشر الوعي بحقوق كلا الجنسين، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي، وتوفير مياه الشرب، والاعتماد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من الموارد المتجددة، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتوجيه المؤسسات للاستثمار في الأرياف.

في الختام... تعد التنمية القروية من الأسباب التي تلعب دوراً مهماً في نهضة الأرياف، وتساهم في حل العديد من المشكلات التي تواجهها الأرياف، وبالاهتمام بها ودعمها ستخرج من حالة التهميش إلى التقدم وتحقيق النفع لها وللسكان القاطنين فيها.

اتجاهات الابتكار الاجتماعي

مجلة علميّة دوريّة، تحتضن مجتمعاً من المبتكرين والمؤثرين الطامحين بتطوير مجتمعاتهم إلى الأفضل.

يناقشون من خلالها تحديات مجتمعهم بالاعتماد على منهجيات الابتكار الاجتماعي والتفكير التصميمي.

16

الابتكار البلدي والإسكاني

لتحميل وقراءة العدد

sabr Business Design

أروقة Arweqah

قراءة في تقرير

التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة

نبذة عن التقرير

يعتبر هذا التقرير تجميعياً يستعرض الملامح والخصائص العامة، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والزراعية والبيئية والديموغرافية والاجتماعية للريف العربي في الدول (الأردن، البحرين، الجزائر، تونس، السعودية، السودان، سلطنة عمان، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، وموريتانيا)، حيث يلقي الضوء على الأوضاع الراهنة للأنماط المختلفة والاتجاهات المتعددة والجهود المبذولة من الحكومات، إلى جانب السياسات، والنماذج الرائدة لتنمية الريف في المنطقة العربية.

أهداف التقرير

1. حصر وتجميع وتحليل بيانات وإحصاءات ومؤشرات التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
2. جمع وحصر التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والتقارير الوطنية حول التنمية الريفية بالمنطقة العربية.
3. استعراض الملامح والخصائص العامة للريف العربي، والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4. الوقوف على الوضع الراهن للتنمية الريفية بالمنطقة العربية، بالتركيز على اتجاهاتها وأنماطها المتعددة والمتباينة، وفقاً لتقسيم الأقاليم بالمنطقة العربية والسياق الوطني لكل بلد.
5. توثيق التجارب الناجحة في الريف العربي وفقاً لمؤشرات التنمية المستدامة.
6. تحديد مسارات لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الوطن العربي، وفقاً للموضوعات المحورية المختارة ووفقاً لكل إصدار لاحق من هذا التقرير.

أُعِد هذا التقرير في سبعة فصول على الشكل الآتي:

الفصل الأول

تناول التقرير العربي للتنمية المستدامة الأوضاع الراهنة للريف بمنطقتنا العربية في العقود الثلاثة الماضية (1990-2020)، ارتباطاً مع الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2020-2030، وخطة التنمية المستدامة 2030. تعكس البيانات والمعلومات التي يتضمنها التقرير موقع المنطقة العربية من الحراك المستمر والتقدم المحرز في مجال التنمية الريفية على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد قدم التقرير عرضاً للفرص الكبيرة والمتنوعة المتوفرة بالمنطقة العربية التي تساعد على إحداث التغييرات الهيكلية في تعزيز حوكمة الريف بما فيها التشريعات والسياسات والمؤسسات، إلى جانب تبني التدخلات التي من شأنها تحقيق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة التي لا تستثني أحداً من ركب ا لتنمية .

كما استعرض التقرير التحديات التي تواجه التنمية الريفية بالمنطقة العربية، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من الدول العربية التي لا تزال بعيدة في هيكلتها عن نهج التحول والاستدامة والشمول؛ لذا فإن الأمر يستدعي بذل جهود أكثر تضامناً وترابطاً لمواجهة جميع أوجه اللامساواة ولاسيما بين الريف والحضر، مراعاة تداعيات تغير المناخ وآثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، إلى جانب ضرورة الاهتمام بالممارسات الجيدة للإنتاج والاستهلاك. يصدر هذا التقرير في حقبة تاريخية مهمة، حيث لا يزال العالم ومنطقتنا العربية في مرحلة التعافي من الآثار المترتبة عن الجائحة الصحية كوفيد 19 ، والتي أعقبتها الحرب الروسية الأوكرانية لتمثل تهديداً حقيقياً لإمدادات الغذاء والطاقة بمنطقتنا العربية بما في ذلك الريف وسكانه المحليين. تشكل هذه الصدمات تحدياً وعبئاً كبيراً على المنطقة العربية ولمواجهتها هناك ضرورة لرؤية عربية موحدة، تضع المنطقة العربية في المسار المنشود لتحقق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة بحلول 2030.

واعتمد التقرير في جمع البيانات على مصادر متعددة للبيانات الأولية والثانوية، والتي شملت استراتيجيات، وسياسات وتقارير وطنية عن التنمية الريفية في الدول العربية، والتقارير والدراسات التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية والجامعات ومراكز البحث العلمي، إلى جانب التقارير الدورية والمتخصصة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. وتمثل هذه البيانات نواة لتأسيس قاعدة بيانات خاصة بالتنمية الريفية بالمنطقة العربية.

تبنى التقرير منهج الشراكة مع أصحاب المصلحة والشركاء المستفيدين من التقرير بما فيهم السكان الريفيين عبر تنظيماتهم المتعددة، وآليات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بما فيها وزارات الزراعة، الجهات الحكومية ذات الصلة بالتنمية الريفية، الشبكات المتخصصة (شبكة المرأة الريفية والبدوية والساحلية والشبكات الأخرى ذات الصلة، إلى جانب الشراكة مع المنظمات الإقليمية النظيرة بالمنطقة العربية، وذلك عبر إدارة الحوار في المراحل المختلفة لإعداد التقرير، واستيعاب رؤى ومطلوبات أصحاب المصلحة والشركاء في حدود إطار المواضيع المحورية للتقرير.

الفصل الثاني

شمل هذا الفصل مناقشة للمبررات التي تمت مراعاتها عند تحديد منهجية إعداد التقرير والسياق العام الذي أحاط بما طرأ على قطاع الريف في دول العالم العربي في حقبة العقود الثلاثة الأخيرة منذ التسعينيات وحتى الوقت الراهن. إذ شهدت هذه الفترة تقلبات كثيرة ومبادرات جديدة أيضاً بدءاً من الاهتمام العالمي بالتنمية البشرية برعاية الأمم المتحدة ممثلة في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وتطوير مؤشر مركب لقياسها، والذي أعقبه بدء وضع إطار عالمي لأهداف إنمائية لكل دول العالم، والتي تبلورت في تبني الأمم المتحدة بكافة مؤسساتها للأهداف الإنمائية للألفية 2000 - 2015 بعد سنوات إعداد طويلة، والتي تبعها تبني كل دول العالم لأهداف التنمية المستدامة SDGS للفترة اللاحقة 2015 - 2030. كما شمل العقد الأول من هذه الفترة تغيرات دولية هامة أخرى شملت نشأة الاتحاد الأوروبي في نوفمبر من عام 1993 الذي تبلور كأكبر تكتل اقتصادي عالمي، وكذا إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ، التي أرست قواعد مرحلة العولمة. كما اتسع في تلك الفترة الاهتمام بقضايا البيئة والاستدامة، والتي استدعت مع الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم في العقد الأول من بداية الألفية إعادة النظر في أولويات التنمية ليعود قطاع الزراعة وحاضنته الطبيعية بالريف على رأس اهتمامات العالم في الاستثمار في التنمية لمواجهة انتشار الفقر والبطالة والتعرض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي، وليتوالى تأكيد منظمات التنمية العالمية على هذا المسار. وشمل هذا الفصل عرضاً لأوضاع الريف وموقعه في العالم العربي والعالم خاصة من خلال البيانات التي تتعلق بالتغيرات التي طرأت على الريف وسكانه على مستوى العالم ككل والمنطقة العربية، والتي أظهرت تشابهاً في اتجاهات هذه التغيرات من

حيث الانخفاض المستمر في نسبة سكان الريف نتيجة تنامي ظاهرة التحضر - ولكن دون انخفاض أعدادهم المطلقة التي ستستمر في التزايد على مستوى العالم حتى نهاية العقد الحالي، بينما ينتظر أن تصل دول المنطقة العربية لنقطة الانقلاب هذه عام 2050 والتي ستحدث مع وصول عدد سكان الريف العربي لنحو مائتي مليون نسمة سيمثلون نحو 30% من إجمالي سكان دول المنطقة العربية آنذاك، أي بعد وصول العالم لهذه النقطة بنحو عقدين من الزمان، بما يعكس استمرار ثقل تأثير سكان الريف بين جملة السكان العرب على كافة خصائص سكانه لفترة ليست بالقصيرة. وقد تم التعرض بإيجاز لمفهوم التنمية الريفية المستدامة في ظل أدبيات التنمية وكيف ارتبط هذا المفهوم بالبيئة الريفية أكثر منه بالبيئات الأخرى، بسبب هشاشة أوضاع الريفيين وتدهورها، والذي فاقمه تأثير التواتر السريع للأزمات العالمية خاصة في الفترة الأخيرة، مما أصبح يمثل التحدي الأول للعالم في سياق سعيه لتحقيق أهم وأولى أهداف التنمية المستدامة بنهاية هذا العقد، وهو الأمر الذي دعا الأمم المتحدة في تقريرها الاجتماعي للعالم في 2021 للتوجيه بضرورة إعادة النظر في التنمية الريفية كمسار حتمي لتحقيق تلك الأهداف.

الفصل الثالث

تعرض الفصل الثالث لاتجاهات وأنماط التنمية الريفية في العالم العربي، من خلال مناقشة تطور إسهام قطاع الزراعة الذي هو النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف في الاقتصاد القومي بمعظم الدول العربية الذي وإن كان يتناقص نسبياً، إلا أن حجمه المطلق يزداد في العديد من الدول العربية، وذلك وفق سياق تطور حجم الاستثمارات في إجمالي الاقتصاد القومي، ووفقاً لاهتمام الدول بالاستثمار في هذا القطاع. لذا تعرض هذا الفصل للقاعدة المتاحة من الموارد الطبيعية خاصة الأراضي والمياه في المنطقة العربية، والتي تفسر - من جانب الفقر والحرمان الشائع بين نسبة لا يستهان بها من سكان في الريف في الدول العربية، كما تحدد من الجانب الآخر - طبيعة وحجم الفرص المتاحة لتنمية ريفية مستدامة معتمدة على الاستثمار في قطاع الزراعة، ولأي درجة يحتاج الأمر إلى التعويل على تنويع النشاط الاقتصادي لتفادي سلبيات القيود الضيقة المتاحة من تلك الموارد على الفرص الممكنة. واستطرد هذا الفصل في استعراض الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في التمييز والتفرقة بين الريف والحضر على مستوى العالم وتبعات ذلك على المستوى السياساتي أو الإجرائي في سياق جهود التنمية الريفية، وهو ما تمت مقارنته بالمعايير التي يتم تطبيقها لتمييز المناطق الريفية في الدول العربية وفق ما أتاحته البيانات التي وفرها ممثلو الدول العربية عبر الاستبيان القطري الذي أعد لهذا الغرض. ويشير هذا الجزء من التقرير إلى الحاجة إلى جهود مجمعة للتوصل إلى معايير مطورة تتناسب وتباين البنية المؤسسية والتشريعية والاقتصادية والثقافية للبلدان العربية للاستفادة منها في توظيفها في التخطيط الصحيح لمسارات التنمية الريفية، مع أهمية الاستفادة من بعض التجارب القطرية في هذا الشأن والتي تم استعراض أهم ملامحها بالتقرير. وامتد هذا الفصل لاستعراض أوضاع سكان الريف والفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية، خاصة من حيث تطور أعداد السكان ونسبة السكان الريفيين في الدول العربية، وكذا أهم الخصائص الديموغرافية لسكان الريف في العالم العربي ودلالاتها، خاصة من خلال التركيب العمري والنوعي للسكان الريفين. وانتهى الفصل باستكشاف لوضع الفجوة الريفية الحضرية في المنطقة العربية، والذي كان من الواضح أنه يتماشى مع أوضاع التنمية والتطور العام في المجتمعات، لكنه يتطلب اهتماماً خاصاً في دول شرق أفريقيا التي هي أكثر معاناة إذا ما تم التوصل إلى رؤية جمعية وتوافقاً عاماً حول عمل مشترك للتنمية المستدامة لريف المنطقة العربية.

الفصل الرابع

اهتم الفصل الرابع باستعراض لأهم المبادرات والمشروعات الموجهة لتنمية الريف في الدول العربية وفق ما تم توفره من المعلومات والبيانات التي ضمنها ممثلو الدول العربية عبر الاستبيان القطري الذي أعد لهذا الغرض. وقد عكس هذا الجزء ثراء وتباين الخبرات العربية في هذا الشأن، لكنه أمر يتطلب توثيقاً أكثر معيارية ليكون أداة موضوعية للمقارنة، والتي تسمح بالتالي من الاستفادة من خصوصيات كل تجربة والدروس المستفادة منها على المستوى الإقليمي والقطري.

الفصل الخامس

واختص الفصل الخامس باستعراض للتحديات الإساسية التي تواجه التنمية الريفية في المنطقة العربية، والتي تم حصر أهمها في عدد من العوامل الهيكلية كالتحيز لصالح الحضر على حساب الريف الذي هو انعكاس لغياب الإرادة السياسية الموالية للريف وما يترتب عليه من الفجوة الريفية الحضرية، والمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة خاصة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وآثارها علي خصائص السكان التي تنعكس في ارتفاع معدلات الأمية التي يصاحبها ارتفاع معدلات عمالة الأطفال وارتفاع معدلات البطالة بين الريفين وتزايد معدلات الفقر الريفي، هذا فضلاً عن هشاشة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية، والذي ينتشر معه انتشار التمييز وفق النوع الاجتماعي والهوية - سواء الثقافية أو العقيدة. وشملت هذه التحديات أيضاً ضعف قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة بريف معظم دول المنطقة العربية بل وتدهورها نتيجة إساءة استخدامها ومن ثم تلوثها، الأمر الذي تضاعف بتأثير تعاظم التقلبات المناخية التي تطال العالم كله وازدادت وتيرتها بشكل استنفر الجميع بحثاً عن حلول للتكيف معها وللتخفيف من حدتها. وانعكست التحديات السابقة في تحد آخر هو التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي ومن ثم انخفاض الإسهام النسبي للزراعة في مجمل الاقتصاد الوطني للبلدان العربية، والذي صاحبه بالتالي انتشار العديد من مظاهر انعدام الأمن الغذائي بين نسبة متزايدة من سكان الريف في معظم البلدان العربية، خاصة في أعقاب أزمات كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية.

الفصل السادس

واستشرف الفصل السادس الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة للريف في المنطقة العربية من خلال تناوله لمجالات الاهتمام الرئيسة في التنمية الريفية، ومناقشة نموذج لإطار استراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في الدول العربية، وكذا طرح عدد من المحاور لإطار استراتيجي مقترح للتنمية الريفية المستدامة في بلدان العالم العربي، هذا فضلاً عن تحديد مكونات أساسية لاستراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في البلدان النامية، وهو ما أعقبه عرض مختصر لدروس مستفادة من بعض الخبرات السابقة و أدوات منهجية مقترحة للتنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية. ويشكل طرح الإطار المقترح لاستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في العالم العربي، مبادرة لبدء للحوار العميق والجاد للمسؤولين المهتمين والمتخصصين بهذا المجال وأصحاب المصلحة Stakeholders للوصول إلى الحد الأدنى من التوافق بينهم على عناصر ومكونات هذا الإطار، والذي لابد وأن يتسم بمرونة كافية تستوعب بل وتتفادى آثار التباينات المتوقعة للرؤى الوطنية في هذا الشأن، والتي يحكمها غالباً تباين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه البلدان. إن هذا النموذج المقترح يسعى لإثارة حوار علمي بين المتخصصين والمهتمين والممارسين المعنيين بالتنمية الريفية في العالم العربي حوله، وذلك بهدف إضفاء التعديلات اللازمة عليه وتطويعه للظروف الخاصة بكل بلد، وللوفاء بما هو ممكن أو غير ممكن من الشروط، ومن ثم تيسير التوصل لإطار أكثر مرونة وقدرة على الاستفادة من ظروف كل بلد عربي لتحقيق أعلى مستوى من الإنجاز في اتجاه التنمية المستدامة لأريافنا العربية.

الفصل السابع

واستكمالاً للرؤية الشاملة لمستقبل التنمية الريفية المستدامة للريف في العالم العربي، يعرض هذا الفصل إطاراً أولياً مقترحاً لمؤشرات تقييم مستقاة من أهداف التنمية المستدامة لتقييم الأداء في برامج ومشروعات التنمية الريفية المستدامة في البلدان العربية، ليكون نواة يتم تطويرها بشكل تشاركي بين ممثلي البلدان العربية مستقبلاً - لبناء أداة أكثر شمولاً للتقييم في هذا الشأن، والذي لابد أن يكون مكوناً رئيسياً في أي استراتيجية أو برنامج أو مشروع للتنمية الريفية المستدامة في دول المنطقة العربية.

خاتمة

جاء هذا التقرير استجابة للتطورات والمستجدات التي طرأت على الساحتين العربية والدولية خلال العقد الأخير، واستشرافاً لعقد جديد لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، وتماشياً مع النهج التحولي للاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2020-2030، ليصبح ضمن المنصات المعرفية للمنظمة الداعمة لرسم الاستراتيجيات والسياسات المحابية للتنمية الريفية الشاملة والمستدامة. ويمثل منصة معرفية تشاركية لإدارة الحوار حول الوضع الراهن للتنمية الريفية في البلدان العربية، واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية الريفية المستدامة لتعظيم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية والمستدامة في جميع بلدان المنطقة العربية.

استراتيجيات

استراتيجيات الاستدامة البيئية في القرى التنموية

أنظمة ضخ المياه باستخدام الطاقة الشمسية

— فاطمة حمّادة
باحثة في البيانات البيئية والعلمية

يعد الحصول على مياه نظيفة وصالحة للشرب حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وهو أحد العناصر الحاسمة للتنمية المستدامة. في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تفرض ندرة المياه تحديات كبيرة على نواحي الصحة والزراعة والنمو الاقتصادي. وكثيراً ماتفشل طرق إمداد المياه التقليدية في تلبية مطالب المجتمعات الريفية الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد السكان على مصادر غير كافية وغير مستدامة. وقد برزت أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية كأحد الحلول المستدامة والقابلة للتطبيق من أجل معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة.

في هذا المقال سنناقش أزمة المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومدى أهمية أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية لمعالجة هذه الأزمة، وما هي أبرز مزايا هذه الأنظمة، والتحديات المرافقة لتنفيذها، وما هو دورها في تعزيز التنمية المستدامة في أرياف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أزمة المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تواجه الأرياف الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى واحدة من أكثر أزمات المياه إلحاحاً في العالم، وذلك وفقاً لتقارير الأمم المتحدة التي صرحت بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكثر شحاً في المياه عالمياً وتعاني من انعدام الأمن المائي، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، أهمها تغير المناخ، ونمو السكان، والبنية التحتية المائية الأساسية غير الكافية وغير المجهزة للتعامل مع هذا النمو السكاني. بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر المياه السطحية التي غالباً ماتكون غير دائمة، وملوثة في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى تفاقم أزمات أخرى صحية واجتماعية نتيجة ازدياد أعداد المصابين بالأمراض المنقولة بالمياه.

وغالبًا ماتكون أنظمة إمدادات المياه التقليدية مثل المضخات التي تعمل بالديزل باهظةالثمن للغاية للتشغيل والصيانة،ممايؤدي إلى عدم انتظام وصول السكان إلى المياه.

نتيجة لهذا ظهرت استراتيجيات عديدة للتعامل مع القضايا المتعلقة بانعدام الأمن المائي، ولعل أهمها وأكثرها جدوى وانتشاراً في أفريقيا وجنوب الصحراء هي أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية.

أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية:

تقدم أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية فرصة تحويلية للمجتمعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستغل هذه الأنظمة الطاقة الشمسية لضخ المياه من الآبار الارتوازية أوالآبار الجوفية مما يوفرإمدادات مياه مستدامة وموثوقة. هذه التقنية في ضخ المياه تعتبر من التقنيات ذات التكاليف المعقولة ومتطلبات صيانتها منخفضة وليس لها أي أثر سلبي على البيئة.

مزايا أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية:

1. تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة: تعد الطاقة الشمسية وفيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ممايجعل مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية خيارًا مستدامًا على عكس الأنظمة القائمة على الوقود الأحفوري. كما أن المضخات الشمسية لا تنتج انبعاثات غازية سامة وهذا يساهم في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.
2. الفعالية من حيث التكلفة: في حين أن الاستثمار الأولي في أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية قد يكون أعلى من المضخات التقليدية فإن التوفير في الوقود والصيانة على المدى الطويل يجعلها أكثر اقتصادية. ومع تحسن تقنيات تصنيع الألواح الشمسية وكفاءتها فإن تكاليف الإنتاج أصبحت قليلة، الأمر الذي ساعد في أن تكون هذه الأنظمة متاحةبشكل متزايد.
3. متطلبات الصيانة لها منخفضة: تحتوي مضخات المياه بالطاقة الشمسية على عدد أقل من الأجزاء المتحركة مقارنة بمضخات الديزل التقليدية، مايقلل من فرص حدوث أعطال ميكانيكية ويؤدي إلى انخفاض احتياجات الصيانة. وهذا مفيدبشكل خاص في المناطق الريفيةحيثقدتكونالخبرةالفنيةوقطعالغيارمحدودة.
4. تحسين الوصول إلى المياه: تساهم أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية في تحسين وصول الأسر للمياه بشكل كبير وذلك من خلال توفير مصدر مياه موثوق وآمن ويلبي احتياجاتهم اليومية، ويساهم في تقليل انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه كالإسهال والتيفوئيد. كما أن موضوع توفير مياه كافية للسكان يساهم في تمكين المجتمع وتعزيز الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

تحديات التنفيذ:

على الرغم من المزايا الكثيرة لاستخدام أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية لكن تنفيذها في أفريقياجنوب الصحراءالكبرى يواجهه العديد من التحديات منها:

1. التكاليف الأولية المرتفعة: بالرغم من فعالية هذه الأنظمة من حيث التكلفة إلا أن الاستثمار الأولي لمضخات المياه بالطاقة الشمسية لايزال باهظ التكلفة بالنسبة للعديد من المجتمعات الريفية النائية، والتي يعيش أغلب أفرادها تحت خط الفقر، حيث تتضمن الأنظمة الشمسية تكاليف عدة مكونات مما يزيد من إجمالي التكلفة الأولية وهذا يمكن أن يكون عائقًا أمام المجتمعات ذات الميزانيات المحدودة.
2. الخبرة الفنية: تتألف أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية من مكونات معقدة، الأمر الذي يحتاج إلى وجود فنيين خبراء لديهم معرفة تقنية متقدمة تتعلق بكيفية تركيبها وصيانتها.
3. البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية من التحديات الكبيرة التي قد تعيق نشر أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية خاصة في الأرياف. حيث أنه في العديد من المناطق الريفية قد تكون الطرق غير مرصوفة أو غير صالحة للاستخدام مما يصعّب وصول الفنيين والمعدات إلى مواقع التركيب، وقد يتطلب ذلك جهودًا إضافية لنقل المعدات فيزيد ذلك من التكاليف ويؤخر تنفيذ المشروع. كما أن عدم وجود بنية تحتية مناسبة يمكن أن يجعل عمليات الصيانة الدورية صعبة وإذا لم يتمكن الفنيون من الوصول بسهولة إلى الأنظمة فإن عمليات الفحص والصيانة قد تتأخر وهذا بدوره قد يؤثر على كفاءة وموثوقية الأنظمة.

وعلى الرغم من كل ما سبق يمكن القول بأن:

أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية تلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، ولها تأثير في العديد من الجوانب نذكر منها:

1. تحسين وصول السكان للمياه النظيفة وهذا بدوره يحسن الصحة العامة للمجتمع ويقلل من تكاليف الرعاية الصحية.
2. التحسين من الإنتاجية الزراعية فهذه الأنظمة تمكن الناس من زراعة محاصيل متنوعة وريها، فتدعم بذلك التنوع الغذائي والتغذية للسكان.
3. الاستدامة البيئية من حيث الاعتماد على الطاقة الشمسية لضخ المياه يساهم في الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وبالتالي التقليل من انبعاثات الغازات السامة التي تسبب الاحتباس الحراري.

وفي الختام، تمثل أنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية استراتيجية واعدة لأزمة المياه في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، ومن خلال استثمار الطاقة الشمسية المتاحة في المنطقة فإن هذه الأنظمة ستكون وسيلة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة والموثوقية في الوصول إلى المياه النظيفة، مع الإصرار على التنفيذ الناجح لهذه الأنظمة والتغلب على مختلف التحديات، بما في ذلك الحصول على تمويل، والخبرة الفنية، والبنية التحتية.

الاستثمار الاجتماعي: المخصصات والنشاط والأداء

المجلد الثاني من سلسلة المجلدات التي أطلقتها GIIN لعام 2023

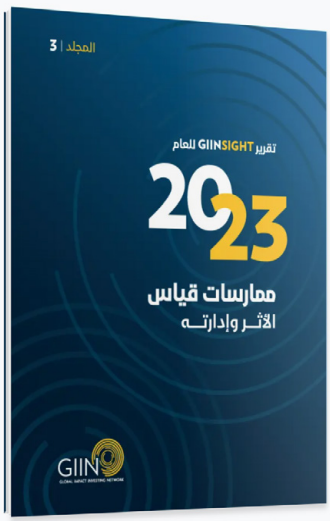

ممارسات قياس الأثر وإدارته

المجلد الثالث من سلسلة المجلدات التي أطلقتها GIIN لعام 2023

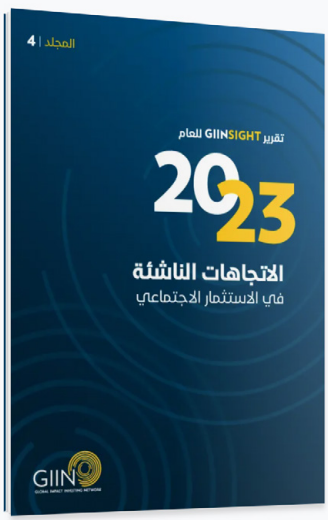

الاتجاهات الناشئة في الاستثمار الاجتماعي

المجلد الرابع من سلسلة المجلدات التي أطلقتها GIIN لعام 2023

سلسلة مجلدات أطلقتها الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي عام 2023 تسلط الضوء على:

تحليل لوضع الاستثمار الاجتماعي من حيث المخصصات والنشاط على مدى خمس سنوات.

رؤى حول مجالات تقدم سوق الاستثمار الاجتماعي، والتحديات المرافقة لهذا التقدم.

استعراض أثر سوق الاستثمار الاجتماعي بالأحداث العالمية، وتوجه المستثمرين الاجتماعيين إلى السوق الناشئة وتخصيص لها رأس مال للاستثمار فيها.

بصائر حول أولويات قياس وإدارة الأثر، وربط ذلك بممارسات قابلة للقياس وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

للتحميل والاطلاع

sabr
Business Design

مقال رئيسي

التنمية الريفية بعدسة النهج المرتكز حول الإنسان

مقاربة معرفية في شرح التحيزات التنموية داخل الأرياف

عبيدة دباغ
باحث اجتماعي، ماجستير في علم اجتماع من جامعة لينشوبينغ linköping السويدية.

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم التنمية الريفية المتكاملة (IRD) Integrated Rural Development محوراً رئيسياً في مناقشات سياسات التنمية، خاصة في البلدان النامية، إذ تعتقد المنظمات الدولية أن هذا النهج يمكن أن يحقق تقدماً كبيراً في مكافحة الجوع والبطالة والتبعية الاقتصادية، وقد عدلت العديد من الدول خططها الاقتصادية لتولي اهتماماً أكبر للمناطق الريفية، فقد أصبح هذا النهج المتعدد القطاعات جزءاً أساسياً من التحليلات الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن القول إن مصطلح التنمية الريفية المتكاملة يُستخدم لوصف استراتيجية تنموية شاملة، تستهدف تحقيق التنمية في المناطق الريفية بواسطة إدماج عدة قطاعات وجوانب مختلفة، مثل الزراعة والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة وغيرها، والهدف من هذه الاستراتيجية هو تحسين مستوى الحياة في المناطق الريفية بتعزيز الاقتصاد المحلي، وتقديم فرص العمل، وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

بعبارة أخرى، تتميز التنمية الريفية المتكاملة بالنظرة الشاملة والمتكاملة إلى التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية، فهي تعتمد على تعاون متعدد القطاعات، والشراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مع ذلك، من الضروري أن نتنبه للتحيزات التي قد تظهر أثناء تنفيذ المشاريع التقليدية للتنمية الريفية، إذ كثيراً ما يُوجَّه الزوار والباحثون بشكل انتقائي نحو قرى يمكن أن تحقق تنميتها تحسينات في السياحة مثلاً، أو قرى تلقت دعماً واستثماراً دون غيرها، مما يخلق صورة غير واقعية أمام الباحثين التنمويين عن الحالة العامة للمناطق الريفية، هذا التركيز على الأمثلة النموذجية قد يؤدي إلى تجاهل المناطق التي لم تحظَ بنفس القدر من الدعم أو الاستثمار، مما يساهم في تعزيز الفوارق بدلاً من تقليصها.

ونشير لتحيزات أخرى، فلا يخفى على أحد أننا عندما نتحدث عن التنمية الريفية، غالباً ما يتبادر إلى أذهاننا المفاهيم والنماذج المستمدة من التجارب الغربية، ومع ذلك، فإن نجاح التنمية الحقيقية والمستدامة يتطلب أكثر من مجرد تطبيق هذه النماذج بشكل آلي، ذلك أن التحيزات نحو المركزية الغربية قد تؤدي إلى تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، فكل مجتمع ريفي يمتلك مجموعة فريدة من التحديات والفرص التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فإن فرض النماذج الغربية على المجتمعات الريفية في الدول النامية قد يؤدي إلى نتائج غير مرضية، بل وربما مدمرة في بعض الأحيان، ذلك أنَّ أخذ السياق المحلي في عين الاعتبار يعني الاستماع إلى صوت المجتمعات الريفية نفسها، وفهم تحدياتها واحتياجاتها الفريدة، والعمل على إيجاد حلول تنبع من داخل هذه المجتمعات، فمن الممكن أن يعزز هذا النهج الشعور بالملكية والمسؤولية لدى السكان المحليين، مما يسهم في استدامة المشاريع التنموية على المدى الطويل.

في هذه المقالة، نتناول محوراً في مجال التنمية الريفية، ألا وهو التحيزات التي قد تظهر خلال عمليات التنمية خاصة في الأرياف، التي قد تؤثر سلباً على الجهود لجعل التنمية مستدامة وعادلة، ومن ثم يجدر القول إن التنمية الريفية قد تصبح أكثر فاعلية وإنصافاً بالتركيز على السياق المحلي.

في السرد: شرح أهم المحاور التي تناولتها الدراسات المتمركزة حول الإنسان وما بعد الكولونيالية في نقد التنمية الريفية.

تقدم الدراسات المرتكزة حول الإنسان وأيضاً ما بعد الاستعمارية (والتي تنتقد مفهوم التنمية الريفية Rural Development) عدة تحليلات نقدية مهمة:

- أولاً: يجادل بعض الباحثين في أن هذه البرامج قد تعيد إنتاج هياكل متمركزة حول الغرب بواسطة فرض نماذج تنموية غربية على المجتمعات المحلية، مما يهمل السياقات المحلية والثقافات التقليدية.
- ثانياً: تُنتقَد هذه البرامج لأنها غالباً ما تدار من قبل منظمات دولية، مما قد يؤدي إلى تهميش أصوات المجتمعات المحلية وعدم مشاركتها في صنع القرارات.
- ثالثاً: هناك مخاوف من أن هذه البرامج قد تؤدي إلى اعتماد المجتمعات الريفية على الأسواق العالمية، مما يجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويضعف من استقلاليتها الاقتصادية.
- رابعاً: تُنتقَد هذه البرامج أيضاً لأنها قد تؤدي إلى تدهور بيئي، بسبب تشجيع ممارسات زراعية غير مستدامة، أو استغلال مفرط للموارد الطبيعية.
- خامساً: تُنتقَد أحياناً لإهمالها التنوع الثقافي والاجتماعي في المناطق الريفية، فقد تفرض نماذج تنموية لا تتفق مع القيم والعادات المحلية.
- وأخيراً: تعتمد بعض البرامج التنموية النهج الفوقي top-down approach، مما يقلل من فعالية التنمية ومن مشاركات المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات، ذلك أن النهج الفوقي في سياق التنمية الريفية يشير إلى الأسلوب الذي تدار به المشروعات التنموية بطريقة مركزية من جهات غريبة عن السياق المحلي مثل المنظمات الدولية، دون مشاركة فعالة للمجتمعات المحلية في صنع القرارات، هذا النهج قد يقلل من فعالية التنمية لعدة أسباب، مثلاً عندما تُتَّخَذ القرارات وتُنفَذ المشاريع من الأعلى إلى الأسفل، فإنها غالباً ما تتجاهل السياقات المحلية الفريدة والثقافات المحلية كما ذكرنا منذ قليل، مما قد يؤدي إلى عدم تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين، وقد يؤدي النهج الفوقي كذلك إلى تهميش أصوات المجتمعات المحلية، وتحويلها إلى مستفيدين سلبيين، يتلقون القرارات والمشاريع بدلاً من أن يكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية، وبسبب عدم تضمين الأبعاد المحلية والثقافية قد تكون المشاريع التي تعتمد النهج الفوقي غير مستدامة على المدى الطويل، ومن الممكن أن تفتقد الدعم المجتمعي اللازم للاستمرارية بعد انتهاء الدعم الدولي أو الحكومي.

باختصار، قد يؤدي التركيز على النموذج الواحد الذي يُصمَّم من الأعلى إلى الأسفل إلى عدم تحقيق الأهداف المحددة بشكل فعال، نظراً لعدم تلبية التفاصيل والظروف المحلية التي يتعين أخذها بعين الاعتبار، لذا يُبرِز النقد الناتج عن النهج الفوقي والمتمركز حول الغرب ضَرورةَ اعتماد نهج شامل ومحلي في التنمية الريفية، يشمل مشاركة السكان المحليين في صنع القرارات، ويأخذ بعين الاعتبار السياقات الثقافية والاجتماعية المحلية، مما يزيد من فرص تحقيق تنمية مستدامة ومستقلة تنطلق من داخل المجتمعات نفسها.

روبرت تشامبرز ودوره في بناء النهج المتمركز حول الإنسان في التنمية الريفية[1]

ساهم تشامبرز بشكل كبير في تحويل النظريات التنموية نحو نهج أكثر تمركزاً حول الإنسان، إذ بدأ روبرت تشامبرز مشواره في السبعينيات بنشر العديد من الكتب عن إدارة مشاريع التنمية الريفية، مستنداً إلى سنوات من الخبرة العملية كباحث وإداري في إفريقيا والهند، ويعتبر أحد الأسماء البارزة في مجال دراسات التنمية الدولية، فقد أحدث تحولاً جوهرياً في نهج التنمية بتسليطه الضوء على أهمية التركيز على الإنسان في عملية التنمية، وبدلاً من الاعتماد على النماذج التقليدية التي تُفرَض من أعلى إلى أسفل top-down approach دعا إلى تبني مناهج تشاركية، تتيح للمجتمعات المحلية المشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بتنميتها.

تحول تشامبرز من كونه باحثاً في إدارة التنمية التقليدية إلى قائد عالمي في بحوث التنمية التشاركية والممارسات التشاركية، وأصبح شخصية مركزية في شبكات المعرفة العالمية، ليس فقط في الجامعات ولكن أيضاً بين الممارسين في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ومنذ الثمانينيات كان تشامبرز رائداً في تطوير البحوث التشاركية والممارسات التي تركز على إشراك الناس في عملية التنمية، فعمل على فضح التحيزات المرتبطة بالفقر والتنمية التقليدية، وأكد على ضرورة فهم السياقات المحلية والثقافات المتنوعة، وأسهم في تشكيل شبكة عالمية من الباحثين والممارسين، الذين يشاركون في تطوير وتطبيق أساليب جديدة تتيح للمجتمعات المحلية أن تكون في قلب عملية التنمية.

1. رابط للمعهد العالمي للدراسات الاجتماعية، للاطلاع على المصدر الذي تمت الاستفادة منه في هذه الفقرة
https://www.iss.nl/en/about-iss/organization/honorary-fellows/robert-chambers

رؤية تشامبرز كانت تعتمد على بناء طرق ومناهج مفتوحة لمشاركة الناس العاديين، مستفيداً من معرفتهم وخبراتهم المحلية، هذه الأساليب التشاركية كانت ثورية في كسر الأفكار التقليدية، التي كانت ترى الفقراء كمتلقين سلبيين للمساعدات بدلاً من أن يكونوا شركاء نشطين في التنمية، كما ساهمت أساليبه البحثية التشاركية في كسر العقلية الثابتة بأن الفقراء لا يمكنهم المساهمة بالمعرفة والفهم بوضعهم الخاص.

نبذة عن أهم التحيزات في برامج التنمية الريفية وآليات التصدي لها:

بالإشارة إلى كتاب روبرت تشامبرز الشهير «التنمية الريفية: إعطاء الأولوية للأكثر تهميشاً»[2]، نستعرض لك -عزيزي القارئ- بنظرة خاطفة التحيزات الخاصة بالبرامج التنموية الريفية، ونعالج التحيزات ببعض النقاش والتوصيات التي نقترحها في هذه المقالة.

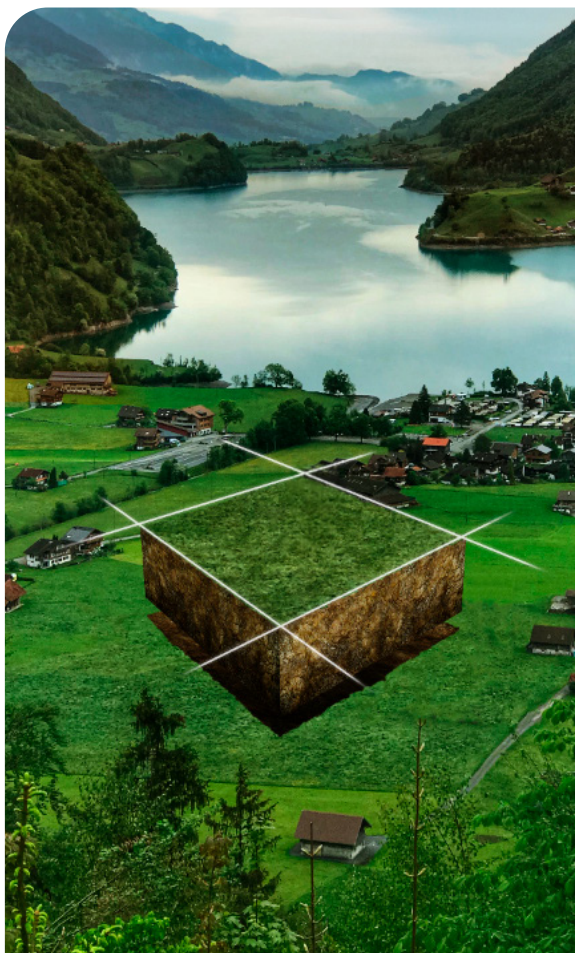

1. التحيز المكاني (Spatial biases):

التحيزات المكانية هي تلك التحيزات الناتجة عن تفضيل المناطق الريفية القريبة من المناطق الحضرية والمناطق القريبة من الطرق المعبدة، مما يؤدي إلى تهميش المناطق الريفية النائية والأشد فقراً.

فيشير تشامبرز إلى أن استطلاع الظروف الريفية يتم أثناء زيارات الباحثين والمخططين التنمويين، التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل خصوصاً السيارات، هذه الزيارات تبدأ وتنتهي عادةً في المراكز الحضرية وتتبع شبكات الطرق الرئيسية، مما يؤدي إلى تحيز حضري، إذ يكون التركيز على المناطق القريبة من المدن والطرق المعبدة، وتُهمَل المناطق الريفية النائية.

باختصار، يتجلى التحيز المكاني بالتحيز نحو الطرق المعبدة، فبناء الطرق المعبدة يؤدي إلى تحسين الخدمات في المناطق القريبة منها، بينما تظل المناطق البعيدة محرومة من هذه الخدمات.

أخيراً يمكن القول: إن التركيز على المناطق المطورة على طول الطرق قد يعطي انطباعاً زائفاً عن الحالة التنموية، وعليه فإن النهج المتمركز حول الإنسان يدعو إلى التعامل مع جميع المناطق بشكل عادل، وضمان وصول التنمية إلى الجميع، بما في ذلك الفقراء الذين يعيشون في المناطق الأقل وصولاً، فيجب أن يكون الهدف هو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات جميع السكان بغض النظر عن موقعهم المكاني الجغرافي، ويجب أن تتم المشروعات التنموية بواسطة نهج تشاركي بأن يكون الإنسان هو المركز في التنمية.

وبخصوص التحيز المكاني، نقدم توصيات لمعالجة هذا التحيز كالتالي:

- أولاً: تشجيع الزيارات الميدانية إلى المناطق النائية، إذ ينبغي تنفيذ زيارات ميدانية شاملة تشمل المناطق النائية لضمان شمولية البيانات والتخطيط التنموي.
- ثانياً: توجيه الموارد وتمويل المشروعات نحو المناطق النائية، بأن تُخصَّص الموارد بشكل عادل لضمان أن تشمل التنمية جميع المناطق، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر حرماناً.
- ثالثاً: تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق البعيدة، وتطوير بنية تحتية وخدمات في المناطق الريفية النائية، لتحسين جودة الحياة وتعزيز الفرص التنموية.
- رابعاً: جمع وتوفير بيانات شاملة ودقيقة عن حالة التنمية في جميع المناطق، لضمان فهم صحيح وشامل للوضع التنموي.
- خامساً: تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، والتي تتجلى بإشراك السكان المحليين في عملية صنع القرار لضمان تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الريفية وتعزيز التنمية المستدامة.

2. العنوان الأصلي للكتاب:

Rural Development_ Putting the last first

وترجمة العنوان الحرفية هي (التنمية الريفية: إبراز الأخير إلى المقدمة)

اسم الكاتب باللغة الأجنبية: Robert Chambers.

2. التحيز نحو المشاريع (Projects bias):

تشامبرز يشير إلى مفهوم «التحيز نحو المشاريع» في السياق التنموي الريفي، هذا التحيز يعني أن الباحثين والمخططين التنمويين الذين يزورون المناطق الريفية يُوجَّهون نحو المناطق التي تشهد مسبقاً نشاطات تنموية ملموسة ومشاريع قيد التنفيذ، يتضمن ذلك الأماكن التي تُنفَق فيها الأموال ويتواجد فيها الموظفون العاملون، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تجاهل أو عدم رؤية الجوانب الأخرى من الحياة الريفية التي لا تشهد نشاطات تنموية مرئية، وعلى الرغم من أن الباحثين ليسوا جزءاً من عملية التنمية بشكل مباشر فإن انطباعاتهم وتقاريرهم وأبحاثهم قد تؤثر بشكل كبير على كيفية تصور التنمية وتنفيذها، لذا من المهم أن يكون هناك وعي بتأثير هذه التحيزات، والعمل على ضمان أن السياسات التنموية تأخذ بعين الاعتبار الصورة الكاملة والاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الريفية.

لنشرح أكثر بعض أهم النقاط التي تلخص أثر زيارات الباحثين والمخططين التنمويين للمناطق الريفية، التي تشهد نشاطات تنموية ملموسة على تشكيل التحيز:

- تشكيل الرؤية والانطباعات: عندما يزور الباحثون والمخططون التنمويون المناطق الريفية ويركزون على المشاريع التنموية المرئية يتشكَّل انطباع بأن هذه المشاريع هي النموذج المثالي للتنمية، وهذا قد يؤثر على كيفية تصور السياسات والاستراتيجيات التنموية ا لمستقبلية .
- تأثير التغطية الإعلامية والتقارير على توجيه التمويل والموارد: التقارير التي يُعِدها الباحثون والزوار عن زياراتهم قد تركز على النجاحات المرئية للمشاريع التنموية، وهذه التقارير قد تؤثر على القرارات التمويلية والسياسات الحكومية، فيُسلَّط الضوء على بعض المناطق والمشاريع دون غيرها، وهذا بدوره قد يؤثر على كيفية تخصيص الموارد والتمويل، أي أن الجهات المانحة والممولين قد يميلون إلى دعم المشاريع التي تحظى بتغطية إيجابية وتقارير توضح نجاحها المرئي، مما يساهم في تعزيز التحيز نحو هذه المشاريع.
- إغفال الاحتياجات الحقيقية: التركيز على المشاريع المرئية قد يؤدي إلى إغفال احتياجات حقيقية وغير مرئية للمجتمعات الريفية، فالباحثون قد لا يرون أو يلتفتون إلى القضايا والتحديات التي لا تكون واضحة خلال زياراتهم القصيرة.
- الأبحاث الأكاديمية: قد يميل الباحثون إلى دراسة المشاريع التي تحقق نجاحات مرئية وسهلة القياس، مما قد يؤدي إلى نشر أبحاث تعزز هذا التحيز وتؤثر على السياسات والاستراتيجيات التنموية، وهذا قد يؤثر على الرأي العام والسياسات التنموية التي تفضل مثل هذه المشاريع الناجحة، وتُهمَل المناطق التي تحتاج إلى تنمية حقيقية.

وكما فعلنا بخصوص التحيز المكاني، نقدم توصيات خاصة للمساعدة على تجنب التحيز نحو المشاريع الناجحة:

- أولاً: توعية صناع القرار والمخططين التنمويين بأهمية النظر إلى الصورة الكاملة للحياة الريفية، وعدم التركيز فقط على المشاريع التنموية الناجحة، فذلك قد يؤدي إلى فهم أفضل للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات الريفية.
- ثانياً: تحسين استراتيجيات البحث، أي عند إجراء أبحاث حول التنمية الريفية، يجب أن يكون الباحثون على دراية بتحيزاتهم المحتملة نحو المشاريع المرئية، فيمكنهم تبني استراتيجيات بحثية تضمن النظر في الجوانب الأقل مرئية والأكثر أهمية من الحياة الريفية.
- ثالثاً: تشجيع تنويع الجهود التنموية بأن تشمل المبادرات غير التقليدية، التي قد لا تكون مرئية بوضوح ولكنها ذات تأثير كبير على حياة المجتمعات الريفية.
- رابعاً: تقييم شامل للمشاريع، أي عند تقييم نجاح المشاريع التنموية يجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار تأثير المشاريع على المجتمع ككل وليس فقط النتائج الملموسة والمرئية، وهذا يساعد على فهم التأثير الحقيقي والمستدام للتنمية.
- خامساً: استخدام منهجيات البحث النوعي، مثل المقابلات المتعمقة والملاحظات الميدانية، للحصول على فهم أعمق لحياة الناس في المناطق الريفية، بما في ذلك الجوانب التي قد لا تكون مرئية بسهولة.
- سادساً: توجيه جزء من التمويل التنموي نحو مشاريع صغيرة ومبادرات مجتمعية قد لا تكون مرئية بوضوح، ولكنها تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية.

3. تحيز الشخصيات (Person biases):

يناقش تشامبرز كيف أن الممولين والباحثين الريفيين يميلون إلى التواصل مع النخبة المحلية وليس مع الفقراء والمهمشين، فالنخبة تشمل المزارعين المتقدمين وقادة القرى والتجار والمعلمين وغيرهم من الأشخاص الأكثر تأثيراً وثراءً في القرى، هؤلاء الأشخاص النخبة هم المصادر الرئيسية للمعلومات بالنسبة للزوار والممولين والباحثين التنمويين، فهم من يستقبل الزوار ويتحدث معهم ويعبرون عن مصالح واحتياجات القرية، كما أنهم الأكثر استفادة من نصائح وخدمات الموظفين الزراعيين، في المقابل لا يتحدث الفقراء بجرأة وقد يترددون حتى بالجلوس مع الأشخاص ذوي المكانة الأعلى، فهم غالباً ضعفاء ومعزولون وغير منظمين، مما يجعلهم غير مرئيين وغير مسموعين في الاجتماعات العامة، وغالباً ما ينجذب المشرفون التنمويون والباحثون القادمون من الأماكن الحضرية إلى التفاعل مع الطبقات المتوسطة والمثقفة في القرى، وتفضيلهم للتواصل مع أولئك الذين يشبهونهم في التعليم والثقافة، ومن الممكن أن ينتج عن ذلك إهمال الفقراء الذين قد يكونون غير قادرين على التعبير بنفس الطريقة أو اللغة التي يفهمها الزوار الباحثون، وينتج عن هذا التحيز تجاهل الأصوات الضعيفة والمحايدة، فالفقراء والمهمشون غالباً لا مهارة لديهم بالتحدث وهم غير منظمين، مما يجعلهم أقل جاذبية للباحثين والزوار الذين يفضلون التواصل مع الأصوات الأكثر بروزاً وتأثيراً، هذا التجاهل يمكن أن ينعكس على التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية، التي قد تفتقر إلى فهم عميق لحاجات وتحديات الفقراء والمهمشين الحقيقية.

وكما عودنا القارئ في الفقرات السابقة، فإننا هنا أيضاً نطرح بعض التوصيات التي يمكن أن تلعب دوراً في تخفيف وطأة التحيز للشخصيات:

- أولاً: التواصل المباشر مع الفقراء والمهمشين: فعلى الباحثين والمسؤولين والزوار أن يبذلوا جهداً للتواصل المباشر مع الفقراء في المجتمعات الريفية بدلاً من الاعتماد على المعلومات المقدمة من النخبة، ويجب البحث عن طرق لجعل أصوات الفقراء مسموعة.
- ثانياً: تشجيع المشاركة الفعالة: فمن الممكن تنظيم اجتماعات ومناقشات تتيح للفقراء والمهمشين في الأرياف فرصة التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم بدون وجود الحواجز الاجتماعية، ويجب تشجيعهم على المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار.
- ثالثاً: التقييم الشامل: فعلى المشرفين والباحثين أن يقوموا بتقييم شامل، يشمل جميع شرائح المجتمع الريفي وليس فقط النخبة، هذا يتطلب استخدام أدوات وأساليب تتيح فهماً أفضل لواقع المهمشين واحتياجاتهم.
- رابعاً: تزويد المشرفين الميدانين على برنامج التنمية الريفية بالتدريبات التي تمكنهم من التركيز على أهمية إشراك جميع أفراد المجتمع في عمليات التنمية، وخاصة الفقراء والمهمشين، وهذا يشمل تغيير النهج الذي يعتمد على التواصل مع النخبة فقط.
- خامساً: دعم التنظيمات المحلية: فمن الممكن دعم تشكيل وتطوير التنظيمات المحلية التي تمثل الفقراء والمهمشين، فهذه التنظيمات قد تكون وسيلة فعالة لنقل احتياجات وآراء الفقراء إلى المشرفين على البرامج التنموية.

4. تحيز للمواسم (Dry season biases):

يعطي تشامبرز أمثلة مستقاة من واقع الأرياف في المناطق المدارية، إذ يشير تشامبرز إلى كيفية تأثير الموسم الرطب في المناطق المدارية ذات المواسم الجافة والرطبة على الفقراء الريفيين، فخلال الموسم الرطب يعاني الفقراء من نقص الغذاء وارتفاع الأسعار وزيادة الأعمال الزراعية الشاقة وانتشار الأمراض، وهذا الموسم هو الوقت الذي يتعرض فيه الفقراء لأقصى درجات الضعف، ويزيد فيه الفقر بشكل لا يمكن عكسه، مما يؤدي إلى بيع الأصول أو رهنها. ويمكن القول: يتجلى التحيز للموسم الجاف بأن الزيارات الريفية من قبل الباحثين والمخططين الحضريين والخبراء الدوليين تتبع نمطاً موسمياً، فهم يفضلون زيارة الريف في الأوقات الجافة عندما تكون الظروف ملائمة والدراسات أسهل، مما يعني أنهم يتجنبون الفترات الموسمية الأكثر صعوبة للمزارعين المحليين.

وهنا أيضاً نقدم بعض التوصيات التي قد تساعد على تفادي التحيز للموسم:

- أولاً: التخطيط للمواسم الصعبة فيجب أن يُخطَّط للزيارات والدراسات التنموية خلال الموسم الأصعب على الريفيين، أي عندما تكون التحديات في أوجها، لفهم التأثير الكامل للفقر على الناس.
- ثانياً: التعاون مع المجتمعات المحلية للحصول على فهم دقيق للفترات والمواسم الأكثر صعوبة، ولتحديد الاحتياجات الحقيقية للمساعدة.
- ثالثاً: تدريب الباحثين والمخططين على أهمية فهم الظروف الموسمية وتأثيرها على الفقراء، فيجب أن يكون لديهم الوعي بأن الظروف قد تكون مختلفة عما يشاهدونه في الزيارات التقليدية.
- رابعاً: تبني نهج شامل، فيجب أن تكون السياسات التنموية شاملة، وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموسمية كافة وتأثيرها على الفقراء، هذا يتطلب جمع البيانات خلال الفترات الأكثر تحدياً لضمان دقة التقييمات.
- خامساً: العمل على تقليل الفجوة الزمنية بين الفترات التي تُجمَع فيها البيانات والفترات التي تُنفَّذ فيها السياسات، لضمان أن السياسات تعكس الواقع الحالي للمجتمعات الريفية.
- سادساً: يجب على الباحثين والمخططين التنويع في مصادر معلوماتهم، وعدم الاعتماد فقط على النخبة أو الزيارات الميدانية في الأوقات الجافة، ويمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة لجمع البيانات على مدار العام.
- سابعاً: تصميم برامج تنموية مستدامة تساعد الفقراء على تجاوز الفترات الصعبة، مثل توفير التمويل والمساعدات الغذائية خلال الموسم الأصعب.

5. التحيزات الدبلوماسية: الأدب والخجل (Diplomatic biases: politeness and timidity):

من خلال كتاب تشامبرز السابق الذكر، يمكننا تلخيص النقاط الأساسية التي يشير إليها كمكونات للتحيز الدبلوماسي:

- تجنب الفقراء: بسبب الأدب والخجل فإن الزوار من المدن غالباً ما يتجنبون مقابلة الفقراء والاستماع إليهم، فالأدب والخجل قد يمنعان طرح الأسئلة الصعبة أو زيارة الأحياء الفقيرة أو مناقشة القضايا مع النساء العاملات، والمحرومين خوفاً من الإحراج أو جرح المشاعر.
- اللامبالاة أو العار: قد يكون الفقر موضوعاً يتجاهله الناس على المستوى الاجتماعي أو يشعرون بالخجل منه.
- الاضطراب النفسي: مواجهة الفقر بصدق قد تكون مقلقةً بشكل عميق.
- التردد في طرح الأسئلة: الباحثون والمشرفون التنمويون والمتخصصون الدوليون قد يترددون في طرح الأسئلة المحرجة عن الفقراء أو عن الفشل في البرامج المخصصة لهم.

وكالعادة نفرد لهذا التحيز توصيات أخرى خاصة بمساعدة الباحثين والخبراء التنمويين على تجنب التحيز الدبلوماسي أثناء تنفيذهم أو تخطيطهم للبرامج التنموية داخل الريف:

- أولاً: تشجيع التفاعل المباشر مع الفقراء، وذلك بتنظيم زيارات ميدانية تتيح للباحثين والمخططين التنمويين مقابلة الفقراء والاستماع إلى قصصهم وتجاربهم بشكل مباشر.
- ثانياً: تثقيف الباحثين والمخططين التنمويين عن أهمية مواجهة الفقر بصدق بواسطة تقديم دورات تدريبية، وورش عمل لهم عن أهمية التعامل الصريح مع قضايا الفقر، وكيفية تجاوز الحواجز النفسية والاجتماعية.
- ثالثاً: تعزيز الشفافية والمساءلة في البرامج التنموية: إذ يُشجَّع الباحثون والمخططون التنمويون على فحص البرامج التنموية بصدق، والكشف عن أي فشل أو تحديات تواجه هذه البرامج.
- رابعاً: تغيير الثقافة البحثية إلى ثقافة تشجع على الصراحة والشجاعة في التعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحساسة، وتوفير بيئة داعمة لطرح الأسئلة الصعبة ومناقشة القضايا المحرجة.

6. التحيزات المهنية (Professional biases):

يتجلى التحيز المهني وفق آراء تشامبرز بالنقاط التالية:

- تركيز التدريب المهني على الفقراء: يرى تشامبرز أنه حتى عندما يركز التدريب المهني على الفقراء، يكون هذا التركيز غالباً على جوانب معينة مثل الصحة أو التغذية، دون النظر إلى الجوانب المتعددة الأخرى للفقر، وهذا يؤدي إلى فهم محدود لاحتياجات الفقراء والمهمشين، إذ يتم التركيز على ما يناسب التدريب والاهتمامات المهنية المحددة فقط، مما يؤدي إلى إهمال الجوانب الأخرى من حياة الفقراء، التي قد تكون أكثر أهمية لتحقيق التنمية الريفية الشاملة، وأيضاً يرى أن التدريب المهني قد يتوجه نحو الفئات الأكثر فقراً، لكن البرامج قد تُنفَّذ بطريقة تستهدف الأكثر قدرة على الاستفادة من الخدمات، مثل المتعلمين أو المزارعين الأحسن وضعاً، فغالباً هذه الفئات ليست هي الأكثر فقراً، مما يؤدي إلى ترك الفئات الأكثر تهميشاً دون استفادة حقيقية من هذه البرامج.
- المحاصيل النقدية: المحاصيل النقدية هي تلك التي تُزرَع بشكل أساسي للبيع في الأسواق المحلية أو الدولية لتحقيق ربح، وليس للاستهلاك الشخصي للمزارع أو لأسرته، ومن الأمثلة على المحاصيل النقدية البن والشاي والقطن والتبغ، فالتركيز على المحاصيل النقدية يجذب المزارعين الأكثر تقدماً والأحسن وضعاً، والذين لديهم القدرة على تبني تقنيات زراعية حديثة وتسويق منتجاتهم، مما يعزز من تحيز البرامج التنموية تجاه هذه الفئة دوناً عن الفئة المهمشة.
- الأسئلة المحدودة: يتجلى التحيز المهني بأن المهنيين عادة يطرحون أسئلة محددة ومركزة تتعلق بمجال تخصصهم فقط، مما يمنعهم من رؤية الصورة الكاملة، فكل مهني يبحث عما يناسب مجال تخصصه، مثل عالم المياه الذي يسأل عن مستوى المياه، وعالم التربة الذي يفحص خصوبة التربة.. وهكذا، هذا النهج المحدود يمنعهم من رؤية الترابط بين مختلف جوانب الحرمان الريفي، كما يتجلى التحيز المهني بأن دراسات الحالة بواسطة عدسة التخصص المهني الضيقة تمنع من كتابة دراسات حالة شاملة ترى الحياة من منظور الفقراء الريفيين أنفسهم، أما دراسات الحالة الشاملة المتحررة من التخصصات المهنية الضيقة تساعد على فهم أوسع، وتشير إلى التداخلات التي قد تفوت على المتخصصين.

وبناء على ما سبق نقترح توصيات من دورها أن تساعد الباحثين والمخططين التنمويين والدارسين المتخصصين على تجنب التحيزات المهنية:

- أولاً: التدريب المتكامل، وذلك بتوفير برامج تدريبية تشمل مختلف جوانب حياة الفقراء، مثل الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية، هذا بدوره يساعد على فهم شامل لاحتياجات الفقراء وتقديم حلول متكاملة.
- ثانياً: تشجيع البحث العلمي المتعدد التخصصات، الذي يدمج بين مختلف التخصصات لفهم شامل للواقع الريفي، ذلك أن التعاون بين العلماء من مختلف التخصصات قد يقدم رؤية أكثر شمولية لحياة الفقراء واحتياجاتهم.
- ثالثاً: الاستماع إلى الفقراء وتبني أساليب بحثية تشاركية تشجعهم على التعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم، لأن إشراك الفقراء في عملية البحث يضمن أن تكون الحلول المقدمة ملائمة لاحتياجاتهم الفعلية، وليست عبارة عن صدى لاهتمامات تخصصية أكاديمية ضيقة.
- رابعاً: تطوير المحاصيل الغذائية ودعم زراعتها إلى جانب المحاصيل النقدية لتحسين الأمن الغذائي للأسر الفقيرة، فهذا يقلل من الاعتماد على الأسواق ويعزز من قدرة الأسر الفقيرة على تأمين غذائها بشكل مستدام.

وقبل الختام، نقدم للقارئ توصيات عامة لمعالجة مسألة التحيزات بشكل شامل، وذلك لمساعدة الباحثين والمخططين التنمويين على ضبط التحيزات داخل المشاريع التي يشرفون عليها:

أولاً: توثيق التحيزات:

يجب توثيق التحيزات الموجودة في الدراسات والأبحاث السابقة التي تتجاهل أو تخفي تحديات الفقر الريفي الحقيقية، مثل تأثير الفصول الرطبة والجافة أو تهميش آراء الطبقة الأكثر عرضة للتأثر، ويتضمن ذلك جمع الأدلة عن كيفية تأثير هذه التحيزات على فهمنا للواقع الريفي وتخطيط السياسات التنموية.

ثانياً: تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي:

يتطلب فهم تأثير التحيزات على توجيه السياسات والاستثمارات في التنمية الريفية استخدام تحليل عميق للأثر الاجتماعي والاقتصادي، على سبيل المثال: قد تؤدي التحيزات إلى إهمال الفئات الأكثر فقراً وضعفاً في الريف، مما يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثالثاً: توعية الجمهور والصناعات الإعلامية:

ينبغي استخدام الأبحاث والدراسات المبنية على هذه التحيزات لتوعية الجمهور والصناعات الإعلامية بأهمية التصدي للمعرفة المشوهة أو المحدودة عن الفقر الريفي، ويمكن تعزيز هذه الجهود بمشاركة الأمثلة والقصص التي توضح التحديات الحقيقية التي يواجهها الفقراء الريفيون.

رابعاً: المشاركة المجتمعية:

يجب أن يكون التركيز على التحيزات أساساً لتحفيز الكوادر المشرفة على التنمية على تطوير سياسات تنموية، تأخذ في الاعتبار الظروف الموسمية والاجتماعية للفقراء الريفيين بشكل أكبر، مما يشجع على مشاركة مجتمعية فعالة.

خامساً: دعم البحث والتطوير:

ينبغي دعم البحث والتطوير الذي يركز على فهم أعمق للتحيزات الموجودة وكيفية تأثيرها على التنمية الريفية، وذلك من خلال تمويل الدراسات والمشاريع التي تساهم في إنتاج معرفة جديدة ومبتكرة، تساعد في تحسين السياسات والممارسات التنموية غير المتحيزة، والمرتكزة على الإنسان المهمش وغير المهمش على حد سواء.

أخيراً نقول: في عالم يشهد تبايناً متزايداً في مستويات التنمية بين المناطق الريفية والحضرية يظهر النهج المتمركز حول الإنسان كحل أساسي لتحقيق العدالة الإنسانية وضمان شمولية التنمية الريفية، هذا النهج يتجاوز القوالب التقليدية للتنمية التي غالباً ما تهمش الفئات الأضعف والأقل قدرة على التأثير، ليضع الإنسانية في قلب كل استراتيجية وخطة تنموية، ويتسم النهج المتمركز حول الإنسان بتركيزه على إشراك إنسان المجتمعات المحلية بشكل فعال في كل مرحلة من مراحل التنمية، بدءاً من تحديد المشكلات وصولاً إلى تصميم الحلول وتنفيذها، وذلك بتعزيز العدالة والمساواة، ويضمن هذا النهج أن تعطى الأصوات الأكثر تهميشاً فرصتها في التأثير على القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتها، بدلاً من فرض حلول قد تكون غير ملائمة أو غير متكافئة، ويعترف هذا النهج بتنوع الاحتياجات والظروف الإنسانية، مما يسمح بتصميم حلول تلبي الاحتياجات الفعلية وتعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية، فالعدالة الإنسانية تعني أن كل فرد، بغض النظر عن موقعه أو وضعه الاجتماعي، يجب أن يكون له الحق في الحصول على الفرص والخدمات التي تمكنه من تحسين حياته، وبناء على ما تقدم: بواسطة التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً، يعزز النهج المتمركز حول الإنسان من تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تساهم المشروعات التنموية في رفع مستوى المعيشة للأفراد الذين غالباً ما يهمشون في الخطط التقليدية، كما أن هذا النهج يوفر إطاراً لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي بطرق تأخذ بعين الاعتبار التجارب الحقيقية للفئات الضعيفة، وبهذا التقييم العادل يمكن تحديد التحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية بشكل أدق، مما يساهم في توجيه الموارد بشكل أكثر فعالية، وبالإضافة إلى ذلك يعزز النهج المتمركز حول الإنسان من الشفافية والمساءلة، إذ تُشرَك المجتمعات المحلية في مراقبة وتقييم تأثير البرامج التنموية، مما يدعم العدالة في توزيع الموارد ويعزز من مشاركة المواطنين في عملية ا لتنمية .

وفي الختام يمكن القول: إن النهج المتمركز حول الإنسان ليس مجرد أسلوب للتنمية، بل هو أسلوب يعكس القيم الإنسانية الأساسية من العدالة والمساواة، وبضمان أن تكون التنمية الريفية شاملة وعادلة، يسهم هذا النهج في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستدامة، إذ يكون لكل فرد دور في تحقيق التنمية التي تلبي احتياجاته وتدعم رفاهه.

اتجاهات الأثر الاجتماعي
SOCIAL IMPACT TRENDS

عربيـــة الاستهـــداف
عالميـــة التفكيـــر

مجلـة علميّـة دوريّـة، تحتضـن مجتمعـاً مـن المبتكريـن والمؤثريـن الطامحيـن بتطويـر مجتمعاتهم إلى الأفضل.

يرصدون فيها الممارسـات والتوجهات الحديثة فـي الأثـر والاسـتثمار الاجتماعي فـي المنطقة العربية والعالم.

تصـدر عـن

sabr Business Design

INVEST IN IMPACT

innovationhub.social

للكتابة والإعلان في المجلة
يرجى مراسلتنا على العنوان:

info@sabr-sp.com